



المبيز لمابه الفتوى على مذهب الإمام مالذبز أنس حمد الله

تأليف الشيخ

أبي الموذة ضياء الدين خليل بز إسحاق بز موسر الجندر المالكي

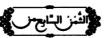
كبعة مثبنة صربة مقلفة

برواية تلميذ المؤلف رحمهما الله

أبي البقاء تاج الديز بجرام بزعبد الله بزعبد العزيز الدَّميريّ

أسعم في تتصيده وتنفيذه ومغابلته بدائج سفيم الصنكرية أحنطاب الفصيلة النبوط صدعيذ الله بر لصيدير أنيان القلعن . و - أنتأت بن صبد الدختار بن القاسم صدد أحد (خيّساز) بر صدوبته . و - صدد تغيّ الله ولا صد ابراحيم





المختص الفقيمي

المبيز لعابدالفتوى علو مطعب الإملم مالطبز أنسر يصدالله

طلنالليع

أبهالموقات شاعين خليل برامحاق بزموس الهدو المالكي

عبعا بنتنا مزيا بعندا

أسم فه تصيد موتظ بعد وطاباته بالخدسة م المسكارة الصدابة الفصيلة النبوط صدعت الديل عدد المانية الكافئي و لا تت المصدد الديثر من القلم صدد لعد (لمنسلة) يوصدنه و وصد تعرّب الله ولا حدد الرفعم رفم الإيداع الفانوني في الخزانة العامة (المكتبة الوكنية) للمملكة المغربية 2020 MO 3757 (ر.د.م.ل)

978-9920-601-23-8

الحزب الحادي والثلاثون

(وفيه تسعة أقفاف)

فَصْلُ [في الاستحقاق]

وإِنْ زَرَعَ فَاسْتُجِقَّتْ؛ فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالزَّرْعِ أَخِذَ بِلا شَيْءٍ، وَإِنْ زَرَعَ فَاسْتُجِقَّتْ؛ فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالزَّرْعِ أَخِذَه بِقِيمَتِهِ عَلَى المُخْتَارِ، وإِلّا فَكُواءُ السَّنَةِ، كَذِي شُبْهَةِ، أَلْ جُهِلَ حالُه، وفاتَتْ بِحَرْثِها فِيما بَيْنَ مُكْرٍ ومُكْتَرٍ، ولِلْمُسْتَحِقِّ أَخَذُها ودَفْعُ كِراءِ المَحْزِثِ، فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ: «أَعْظِ كِراءَ سَنَةٍ وإلّا أَسْلِمْها بِلا شَيْءٍ» الحَرْثِ، فَإِنْ أَبْى قِيلَ لَهُ: «أَعْظِ كِراءَ سَنَةٍ وإلّا أَسْلِمْها بِلا شَيْءٍ» وفي سِنِينَ يَفْسَخُ أَوْ يُمْضِي إِنْ عَرَفَ النِّسْبَة، ولا خِيارَ لِلْمُكْتَرِي لِلْهُهُدَةِ، وانْتَقَدَ إِنْ انْتَقَدَ الأَوْلُ وأَمِنَ هُوَ •

والغَلَّةُ لِذِي الشَّنْهَةِ أَوِ المَجْهُولِ لِلْحُكْمِ كَوادِثِ ومَوْهُوبٍ ومُشْتَرٍ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا؛ بِخِلافِ ذِي دَيْنِ عَلَى وادِثٍ، كَوادِثٍ طَرَاً عَلَى مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ.

وإنْ غَرَسَ أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمالِكِ: «أَعْطِهِ قِيمَتَهُ قَائِمًا» فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيمَةِ الأَرْضِ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكانِ بِالقِيمَةِ يَوْمَ الحُكْمِ، إلّا المُحَبَّسَةَ فَالتَّقْضُ، وضَمِنَ قِيمَةَ المُسْتَحَقَّةِ ووَلَدَها يَوْمَ الحُكْمِ، والأَقَلُ إِنْ أَخَذَ دِيَةً، لا صَداقَ حُرَّةٍ أَوْ غَلَتُها
اللهُ اللهُ

وإنْ هَدَمَ مُكْثَرِ تَعَدِّيًا فَلِلْمُسْتَحِقِّ النُّقْضُ وقِيمَةُ الهَدْمِ وإنْ أَبْرَأَهُ مُكْرِيهِ، كَسارِقِ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتُحِقَّ، بِخِلافِ مُسْتَحِقِّ مُدَّعِي حُرَيَّةٍ إِلَّا القَلِيلَ، ولَهُ هَدْمُ مَسْجِدٍ.

وإنِ اسْتُحِقَّ بَغضٌ فَكَالْمَبِيعِ، ورُجِعَ لِلتَّقْوِيمِ، ولَـهُ رَدُّ أَحَـدِ عَبْدَيْنِ اسْتُحِقَّ أَفْضَـلُهُما بِحُرِيَّةٍ، كَأَنْ صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ بِآخَرَ، وهَلْ يُقَوَّمُ الأَوَّلُ يَوْمَ الصُّلْحِ؟ أَوْ يَوْمَ البَنِيعِ؟ تَأْوِيلانِ.

وإنْ صَالَحَ فَاسْتُحِقَّ ما بِيَدِ مُدَّعِيهِ رَجَعَ فِي مُقَرِّ بِهِ لَمْ يَفُتْ، وإنْ صَالَحَ فَاسْتُحِقَّ ما بِيَدِ مُدَّعِيهِ رَجَعَ فِي مُقَرِّ بِهِ لَمْ يَفُتْ، وإلّا فَفِي عِوَضِهِ كَإِنْكارِ عَلَى الأَرْجَحِ، لا إلَى الخُصُومَةِ، وما بِيَدِ المُدَّعَى عَلَيْهِ فَفِي الإِنْكارِ يَرْجِعُ بِما دَفَعَ، وإلّا فَبِقِيمَتِهِ
وفِي الإقرارِ لا يَرْجِعُ، كَعِلْمِهِ صِحَّةَ مِلْكِ بابْعِهِ، لا إنْ قالَ: «دارُهُ».

وفِي عَرْضِ بِمَرْضِ بِما خَرَجَ مِنْ يَدِهِ أَوْ قِيمَتِهِ؛ إِلَّا نِكَاحُا وَخُلْمًا وَصُلْحَ عَمْدٍ، ومُقاطَعًا بِهِ عَنْ عَبْدٍ أَوْ مُكَاتَبٍ أَوْ عُمْرَى. وإِنْ أَنْفِذَتْ وَصِيَّةُ مُسْتَحَقِّ بِرِقِّ لَمْ يَضْمَنْ وَصِيِّ وَحَاجٌ إِنْ عُرِفَ بِالخُرِيَّةِ، وأَخَذَ السَّيِدُ ما بِيعَ، ولَمْ يَفُتْ بِالثَّمَنِ، كَمَشْهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عُلِرَتْ بَيَتُتُهُ، وإلَّا فَكَالْغَاصِبِ وما فاتَ فالثَّمَنُ، كَما لَوْ ذَبُرَ أَوْ كَبَرَ صَغِيرٌ عَيْنَ لَيْ

بابُ [في الشفعة]

الشُّفْعَةُ: أَخْذُ شَرِيكِ، ولَوْ ذِقِيًا بِاعَ المُسْلِمُ لِذِقِيٍ كَذِقِيِّنَ تَحاكَمُوا إِلَيْنَا، أَوْ مُحَبِّسَ لَيُحَبِّسَ كَسُلُطَانِ لا مُحَبِّسِ عَلَيْهِ ولَوْ لِيُحَبِّسَ، وجارِ وإنْ مَلَكَ تَطَوُقًا، وناظِرِ وَقْفِ وكِراءِ، وفِي ناظِرِ الْمِحَبِّسَ، وجارِ وإنْ مَلَكَ تَطَوُقًا، وناظِرِ وَقْفِ وكِراءِ، وفِي ناظِر الْمِحسى بِبَيْعِهِ لِلْمُسَاكِينِ عَلَى الأَصَحِ والمُختارِ؛ لا مُوصَى لَهُ بِبَيْعِ جُزْءِ عَقارًا، ولَوْ مُناقَلًا بِهِ إِنِ انْقَسَمَ، وفِيها الإطلاق، وعُمِلَ بِهِ بِمِثْلِ النَّمَنِ ولَوْ دَيْنًا، أَوْ قِيمَتِهِ بِرَهْنِهِ وضامِنِهِ، وأُجْرَةِ دَلَالِ وعَمْلَ وعَمْلَ وعَمْلَ النَّمْنَ ولَوْ دَيْنًا، أَوْ قِيمَتِهِ بِرَهْنِهِ وضامِنِهِ، وأُجْرَةِ دَلَالِ وعَمْلَ وعَمْلَ وَعَمْلَ النَّمْنَ ولَوْ دَيْنًا، أَوْ قِيمَتِهِ الشِقْضِ فِي كَخُلْمِ وعَمْلِ مَعْمَدِ وجُزافِ نَقْدٍ، وبِما يَخْصُهُ إِنْ صَاحَبَ عَيْرَهُ وَ وَلَا عُجِّلَ المُشْتَرِيَ البَاقِي، وإلَى أَجَلِهِ إِنْ أَيْسَرَ أَوْ ضَمِنَهُ مَلِيءٌ، وإلَّا عُجِلَ المُشْتَرِيَ البَاقِي، وإلَى أَجَلِهِ إِنْ أَيْسَرَ أَوْ ضَمِنَهُ مَلِيءٌ، وإلَّا عُجِلَ المُشْتَرِيَ البَاقِي، وإلَى أَخَدًا عَلَى المُخْتارِ.

وُلا يَجُوزُ إِحالَةُ البائِعِ بِهِ، كَأَنْ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِي مالا لِيَأْخُذَ ويَزْ أَجْنَبِي مالا لِيَأْخُذَ ويَزْبَحَ، ثُمَّ لا أَخْذَ لَهُ، أَوْ بَاعَ قَبْلَ أَخْذِهِ، بِخِلافِ أَخْذِ مالٍ بَعْدَهُ لِينْقِطْ كَشَجَرٍ وبِناءِ بِأَرْضِ حُبُسِ أَوْ مُعِيرٍ، وقُدِّمَ المُعِيرُ بِنَقْضِهِ أَوْ ثَمَنِيهِ إِنْ مَضَى ما يُعارُ لَهُ، وإلّا فَقائِمًا، وكَثَمَرَةٍ ومقْشَأةٍ وباذِنْجانِ ولَوْ مُفْرَدَةً إلّا أَنْ تَيْبَسَ، وحُطَّ حِصَّتُها إِنْ أَزْمَتْ أَوْ

أَيُرَتْ، وفِيها أَخْذُها ما لَمْ تَيْبَسْ أَوْ تُجِذَّ، وهَلْ هُوَ خِلافٌ؟ تَأْوِيلانِ.

وإنِ اشْتَرَى أَصْلَها فَقَطْ أُخِذَتْ وإنْ أُبِرَتْ، ورَجَعَ بِالمُؤْنَةِ، وكَبِثْرِ لَمْ تُقْسَمُ أَرْضُها، وإلّا فَلا، وأُولَتْ الْبَصْا- بِالمُتَّحِدَةِ عَلَى لا عَرْضِ وكِتابَةِ ودَيْنِ، وعُلْوِ عَلَى شَفْلٍ وعَكْسِهِ، وزَرْعِ ولَوْ بِأَرْضِهِ وبَقْلٍ، وعَرْصَةٍ ومَمَرِّ قُسِمَ مَثْبُوعُه، وحَيَوانِ إلّا فِي بَارَضِهِ وبَقْلٍ، وعَرْصَةٍ ومَمَرِّ قُسِمَ مَثْبُوعُه، وحَيَوانِ إلّا فِي كَانِشِهِ ورَجَبَتْ لِمُشْتَرِيهِ إنْ باعَ نِصْفَيْنِ خِيازًا ثُمَّ بَتْلًا فَأَمَضَى، مُشِيعٍ ووَجَبَتْ لِمُشْتَرِيهِ إنْ باعَ نِصْفَيْنِ خِيازًا ثُمَّ بَتْلًا فَأَمَضَى، وبَيْع فَسَدَ إلّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالقِيمَةِ، إلّا بِبَيْع صَحَّ فَبِالشَّمَنُ فِيهِ، وبَنَازُع فِي سَبْقِ مِلْكِ إلّا أَنْ يَنْكُلَ أَحَدُهُما
وبَنَازُع فِي سَبْقِ مِلْكِ إلّا أَنْ يَتُكُلُ آحَدُهُما عَلَى

وَشَقَطَتُ إِنْ قَاسَمَ أَوِ اشْتَرَى أَوْ سَاوَمَ أَوْ سَاقَى أَوِ اسْتَأْجَرَ أَوْ سَاقَى أَوِ اسْتَأْجَرَ أَوْ بِنَاءٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ وَإِلَا سَنَةً، أَوْ سَكَتَ بِهَذْمِ أَوْ بِنَاءٍ، أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ وَإِلَا سَنَةً، كَأَنْ عَلِمَ فَغلبَ، إِلَا أَنْ يَظُنَّ الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا فَعِيقَ، وحَلَفَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ؛ لَا إِنْ غابَ أَوَّلًا، أَوْ أَشَقَطَ لِكَذِبِ فِي الثَّمْنِ وحَلَفَ أَوْ فِي الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمَشْتَرِي أَوْ لَيْتِيمِ الْوَلِيتِيمِ الْمُشْتِرِي الشِّرِيلُ وَصَلَقُ وَأَمَّرَ بِهِ بِالْفِعُهُ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ، وتُولِكَ لِلشَّرِيكِ حِصَيْتُهُ، وطُولِبَ بِالأَخْذِ وَهِمَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ، وتُركَ لِلشَّرِيكِ حِصَيْتُهُ، وطُولِبَ بِالأَخْذِ

بَعْدَ اشْتِرائِهِ لا قَبْلَهُ، ولَمْ يَلْزَمْهُ إِسْقَاطُهُ.

ولَـهُ نَقْـضُ وَقْفِ كَهِبَـةٍ وصَـدَقَةٍ، والـثَّمَنُ لِمُغطاهُ إِنْ عَلِـمَ شَفِيعَهُ، لا إِنْ وَهَبَ دارًا فَاسْتُحِقَّ نِضِفُها، ومُلِكَ بِحُكْمِ أَوْ دَفْع ثَمَنِ أَوْ إِشْهَادٍ، واسْتُعْجِلَ إِنْ قَصَـدَ ارْتِياءَ أَوْ نَظَرًا لِلْمُشْتَرِي إِلَّا كَساعَةِ.

ولَزِمَ إِنْ أَخَذَ وعَرَفَ الثَّمَنَ، فَبِيعَ لِلثَّمَنِ، والمُشْتَرِي إِنْ سَلَّمَ فَإِنْ سَلَّمَ لَاثًا لِلنَّقْدِ، وإلَّا سَكَتَ فَلَهُ نَقْضُهُ، وإِنْ قالَ: «أَنا آخُذُ» أُجِلَ ثَلاثًا لِلنَّقْدِ، وإلَّا سَقَطَتْ ۞

وإنِ اتَّحَدَتِ الصَّفْقَةُ وَتَعَدَّدَتِ الحِصَصُ والبائِمُ لَمْ تُبَعَضُ كَتَعَدُّدِ الحِصَصُ والبائِمُ لَمْ تُبَعَضُ كَتَعَدُّدِ المُشْتَرِي عَلَى الأَصَحِ، وكَأَنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ أَوْ عَلَى أَرَادَهُ المُشْتَرِي، ولِمَنْ حَضَرَ حِصَّتُهُ، وَهَلِ المُهْدَةُ عَلَيْهِ؟ أَوْ عَلَى المُشْتَرِي؟ أَوْ عَلَى المُشْتَرِي؟ أَوْ عَلَى المُشْتَرِي؟ أَوْ عَلَى المُشْتَرِي -فَقَط - كَمَيْرِهِ ولَوْ أَقَالُهُ البائِمُ إِلّا أَنْ يُسَلِّمَ قَبْلَها؟ تأويلانِ.

وَأَخَذَ بِأَيِّ بَيْعٍ، وَعُهْدَتُهُ عَلَيْهِ، وَنُقِضَ مَا بَعْدَهُ، ولَهُ غَلَّتُهُ، وفِي

فَسْخ عَقْدِ كِرائِهِ تَرَدُّدٌ.

وَلا يَضْمَنُ نَقْصَهُ، فَإِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيمَتُهُ قَائِمًا، وَلِلشَّفِيعِ النُّقْضُ إِمّا لِغَيْبَةِ شَفِيعِ فَقَاسَمَ وَكِيلُهُ أَوْ قَاضِ عَنْهُ، أَوْ أَسْقَطَّ لِكَذِبٍ فِي النَّمَنِ، أَوِ اسْتُجقَّ نِصْفُها، وَحُطَّ مَا حُطَّ لِعَيْبٍ أَوْ لِهِبَةٍ إِنْ حُطَّ مَا حُطَّ لِعَيْبٍ أَوْ لِهِبَةٍ إِنْ حُطَّ مَا حُطَّ لِعَيْبٍ أَوْ لِهِبَةٍ إِنْ خُطَّ عَادَةً أَوْ أَشْبَةَ الثَّمَنَ بَعْدَهُ.

وإنِ اسْتُحِقَّ النَّمَنُ أَوْ رُدَّ بِعَيْبِ بَعْدَها رَجَعَ البائِمُ بِقِيمَةِ شِقْصِهِ ولَوْ كَانَ النَّمَنُ مِثْلِيًّا؛ إلَّا النَّقْدَ فَمِثْلُهُ، ولَمْ يَنْتَقِضْ ما بَيْنَ الشَّفِيعِ والمُشْتَرِي، وإِنْ وَقَعَ قَبْلَها بَطَلَتْ •

وإنِ اخْتَلَفا فِي النَّمَنِ فَالقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِيَمِينِ فِيما يُشْبِهُ؛ كَكْبِيرِ يَرْغَبُ فِي مُجاوَرَتِهِ وإلّا فَلِلشَّفِيعِ، وإنْ لَمْ يُشْبِها حَلَفا وَرُدَّ إِلَى الوَسَطِ.

وإِنْ نَكُلَ مُشْتَرٍ فَفِي الأَخْذِ بِما ادْعَى أَوْ أَدْى قَوْلانِ.

و إَنِ ابْتَاعَ أَرْضُا بِزَّرْعِها الأَخْضَرِ فَاسْتُحِقَّ نِضْفُها -فَقَطْ-واسْتَشْفَعَ بَطَلَ البَيْعُ فِي نِضفِ الزَّرْعِ لِبَقائِهِ بِلا أَرْضٍ، كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جِنانِ بِإِزاءِ جِنانِهِ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جِنانِ مُشْتَرِيهِ، ثُمُّ اسْتُحِقَّ جِنانُ المُشْتَرِي، وَرَدَّ البائِمُ نِضفَ الثَّمَنِ ولَهُ نِضفُ الزَّرْع. وَخُتِرَ الشَّفِيعُ أَوَّلًا بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ أَوْ لَا، فَيُخَيَّرُ المُبْتَاعُ فِي رَدِّ ما بَقِيَ ﷺ

بابُ [في القِسْمَة]

القِسْـمَةُ: تَهـايُوٌّ فِـي زَمَـنِ؛ كَخِدْمَةِ عَبْـدٍ شَـهْرًا، وَسُـكُنَى دارٍ سِنِينَ كَالإِجارَةِ؛ لا فِي عَلَّةٍ ولَـوْ يَوْمُـا، وَمُراضـاةٌ فَكَالبَيْعِ وقُوْعَةٌ وهِيَ: تَمَيِيزُ حَقِّ.

وكَفَى قاسِمٌ لا مُقَوِّمٌ، وأَجْرُهُ بِالعَدِدِ وكُرِهِ.

وقُسِمَ العَقارُ وغَيْرَهُ بِالقِيمَةِ، وأَفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ، وجُمِعَ دُورٌ وأَقْرِحَةٌ ولَوْ بِوَصْفِ إِنْ تَساوَتْ قِيمَةٌ ورَغْبَةً وتَقارَبَتْ كَالمِيلِ إِنْ دَعا إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ، ولَوْ بَعْلًا وسَيْحًا، إِلّا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْنَى فَالقَوْلُ لِمُفْرِدِها، وتُؤْوِلَتْ الْمِضَا- بِخِلافِهِ، وفِي العُلْوِ والسُّفْلِ تَأْوِيلانِ ٥ وأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفِ كَتُقّاحٍ إِنِ احْتَمَلَ؛ إِلّا كَحابُطِ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ، أَوْ أَرْضِ بِشَجَر مُتَقَرِّقَةٍ.

وجازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ وإِنْ لِكَنِصْفِ شَهْرٍ، وأَخْذُ وَارِثٍ عَرْضًا وآخَرَ دَيْنًا إِنْ جَازَ بَيْعُهُ، وأَخْذُ أَحَدِهِما قِطْنِيَّةً والآخَرِ قَمْحًا، وخِيارُ أَحَدِهِما كَالبَيْعِ، وغَرْسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضِ غَيْرِكِ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَضَرً، كَغَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضِ غَيْرِكِ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَضَرً، كَغَرْسِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الجارِي فِي أَرْضِهِ، وحُمِلْتَ فِي طَرْحِ كُناسَتِهِ عَلَى العُرْفِ، ولَمْ تَطْرُحْ عَلَى حافَتِهِ إِنْ وَجَدَتْ سَعَةً.

وجازَ ارْتِزاقُهُ مِنْ بَيْتِ المالِ، لا شَهادَتُهُ.

وفِي قَفِيز أَخْذُ أَحَدِهِما ثُلُثَيْهِ والآخَرِ ثُلُثُهُ؛ لا إِنْ زادَ عَيْنًا أَوْ كَيْلًا لِدَناءَةٍ، وفِي كَثَلاثِينَ قَفِيزًا أَوْ ثَلاثِينَ دِرْهَمًا أَخَذَ أَحَدُهُما عَشَرَةَ دَراهِمَ وعِشْرِينَ قَفِيزًا إِنِ اتَّفَقَ القَمْحُ صِفَةٌ 🗃 ووَجَبَ غَرْبَلَةُ قَمْحِ لِبَيْعِ إِنْ زَادَ غَلَثُهُ عَلَى الثُّلُثِ، وإِلَّا نُدِبَتْ، وجَمْعُ بَرِّ ولَوْ كَصُوفٍ وحَرِيرٍ لا كَبَعْل، وذاتِ بِثْرِ أَوْ غَرْب، وثَمَر أَوْ زَرْع إِنْ لَمْ يَجُذَّاهُ، كَقَسْمِهِ بأَصْلِهِ أَوْ قَتًّا أَوْ ذَرْعًا، أَوْ فِيهِ فَسَادٌ كَيَاقُوتَةٍ أَوْ كَجَفِير، أَوْ فِي أَصْلِهِ بِالخَرْصِ كَبَقْل؛ إِلَّا الثَّمَرَ والعِنَبَ إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ -وإِنْ بِكَثْرَةِ أَكْلِ- وَقَلَّ، وحَلَّ بَيْعُهُ، واتَّحَدَ مِنْ بُسْرِ أَوْ رُطَبِ لَا تَمْرِ، وقُسِمَ بِالقُرْعَةِ بِالتَّحْرِّي كَالبَلَحِ الكَبير، وسَقَى ذُو الأَصْل كَبائِعِهِ المُسْتَثْنِي ثَمَرَتَهُ حَتَّى يُسَلِّمَ، أَوْ فِيهِ تَراجُعٌ إِلَّا أَنْ يَقِـلُّ ۞ أَوْ لَـبَنِ فِي ضُـرُوعِ إِلَّا لِفَضْـلِ بَـيِّنِ، أَوْ قَسَمُوا بِلا مَخْرَج مُطْلَقًا، وصَحَّتْ إِنْ سَكَتا عَنْهُ، ولِشَرِيكِهِ الانْتِفاعُ.

ولا يُجْبَرُ عَلَى قَسْمِ مَجْرَى الماءِ، وقُسِمَ بِالقِلْدِ، كَسُتْرَةِ

بَيْنَهُما

ولا يُجْمَعُ بَيْنَ عاصِبَيْنِ إلّا بِرِضالهُمْ، إلّا مَعَ كَزَوْجَةٍ فَيُجْمَعُوا أَوَّلًا، كَذِي سَهْمٍ ووَرَثَةٍ.

وكَتَبَ الشُّرَكَاءَ ثُمَّ رَمَى، أَوْ كَتَبَ الْمَقْسُومَ وَأَعْطَى كُلَّا لِكُلِّ. ومُنِعَ اشْتِرَاءُ الخارِج، ولَزِمَ، ونُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْدٍ أَوْ غَلَطٍ، وحَلَفَ المُنْكِرُ، فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَا نُقِضَتْ، كَالمُراضَاةِ إِنْ أَذَّكَ لَمُ مُقَوّمًا
وحَلَفَ المُنْكِرُ، فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَا نُقِضَتْ، كَالمُراضَاةِ إِنْ أَذْخَلا مُقَوّمًا
عَ

وأُجْبِرَ لَهَا كُلِّ إِنِ انْتَفَعَ كُلِّ ولِلْبِيعِ إِنْ نَقَصَتْ حِصَّـةُ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً؛ لا كَرَبْعِ غَلَّةٍ، أوِ اشْتَرَى بَعْضًا.

وإِنْ وَجَدَ عَيْبًا بِالأَكْثَرِ فَلَهُ رَدُها، فَإِنْ فاتَ ما بِيَدِ صاحِبِهِ بِكَهَدُم رَدَّ نِضفَ قِيمَتِهِ يَوْمَ قَبَضَهُ، وما سَلِمَ بَيْنَهُمهُ وما بِيَدِهِ رَدَّ نِصْفَ قِيمَتِهِ، وما سَلِمَ بَيْنَهُما، وإلّا رَجَعَ بِنِصْفِ المَعِيبِ مِمّا بِيَدِهِ ثَمَنًا، والمَعِيبُ بَيْنَهُما.

وإنِ اسْتُحِقَّ نِصْفُ أَوْ ثُلُثُ خُيِّرَ؛ لا رُبُعٌ، وفُسِخَتْ فِي الأَكْثَرِ، كَطُرُو عَلَى قَارِثِ الأَكْثَرِ، كَطُرُو عَلَى قَارِثِ الأَكْثَرِ، كَطُرُو عَلَى قَارِثِ وَمُوصَى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ عَلَى وَارِثِ وَمُوصَى لَهُ بِالثَّلُثِ ﴿ وَالمَقْسُومُ كَدَارٍ، وإِنْ كَانَ عَيْنَا أَوْ مِثْلِيًا رَجَعَ عَلَى كُلِّ، ومَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا، وإِنْ دَفَعَ جَمِيعُ

الوَرَثَةِ مَضَتْ كَبَيْعِهِم بِلا غَبْنٍ، واسْتَوْفَى مِمّا وَجَدَ ثُمَّ تَراجَعُوا، ومَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا.

وإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثُ أَوْ مُوصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مُوصَى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثِ اتَّبَعَ كُلًا بِحِصْتِهِ.

وأُخِّرَتْ، لَا دَيْنٌ لِحَمْل، وفِي الوَصِيَّةِ قَوْلانِ.

وقَسَمَ عَنْ صَغِيرِ أَبّ أَوْ وَصِيٍّ، ومُلْتَقِطٌ كَقَاضِ عَنْ غَائِبٍ؛ لا ذِي شُرْطَةِ، أَوْ كَنَفَ أَخَا، أَوْ أَبِ عَنْ كَبِيرِ وإِنْ غَابَ.

وفِيهـا قَسْـمُ نَخْلَـةٍ وزَيْتُونَـةٍ إِنْ اغْتَـدَلَتَا، وهَـلْ هِـيَ قُرْحَـةٌ؟ وجازَتْ لِلْقِلَةِ أَوْ مُراضَاةٌ؟ تَأْويلانِ 🍙

الحزب الثاني والثلاثون

(وفيه ثمانية أقفاف)

بابُ [في القِراض]

القِراضُ: تَوْكِيلُ عَلَى تَجْرِ فِي نَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ إِنْ عُلِمَ قَدْرُهُما ولَوْ مَغْشُوشًا لا بِدَيْنِ عَلَيْهِ، واسْتَمَرَّ ما لَمْ يُقْبَضْ أَوْ يُخْضِرْهُ ويُشْهِِذْ، ولا بِرَهْنِ أَوْ وَدِيعَةٍ ولَوْ بِيَدِهِ ولا بِبَبْرٍ لَمْ يُتَعامَلُ بِهِ بِبَلَدِهِ كَفُلُوسٍ، وحَرْضٍ إِنْ تَوَلَّى بَيْعَهُ، كَأْنْ وَكُلَهُ عَلَى دَيْنِ أَوْ لِيَصْرِفَ ثُمْ يَعْمَلَ؛ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوْلِيهِ، ثُمْ قِراضُ مِثْلِهِ فِي رِبْحِهِ؛ كَـ: «لَكَ شِرْكٌ» ولا عادَةَ، أَوْ مُبْهَمِ، أَوْ أَجِّلَ، أَوْ ضُمِّنَ، أَوْ ضُمِّنَ، أَوْ ضُمِّنَ، أَوِ: «اشْتَرِ سِلْعَةَ فُلانٍ ثُمَّ اتَّجِرْ فِي ثَمَنِها» أَوْ بِدَيْنٍ، أَوْ مَا يَقِلُ وُجُودُهُ، كَاخْتِلافِهِمَا فِي الرِبْح وادَّعَيا ما لا يُشْبِهُ ۞

وفِيما فَسَدَ غَيْرَهُ أُجُرَةُ مِثْلِهِ فِي الدِّمَّةِ، كَاشْرَاطِ يَدِهِ أَوْ مُراجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا عَلَيْهِ بِخِلافِ غُلامٍ غَيْرِ عَيْنٍ بِنَصِيبٍ لَهُ، وكَأَنْ يَخِيطَ أَوْ يَنْضِيبٍ لَهُ، وكَأَنْ يَخِيطَ أَوْ يَنْضِعَ أَوْ يَنْزَعَ، أَوْ لا يَخْيطَ أَوْ يَنْضِعَ أَوْ يَنْزَعَ، أَوْ لا يَشْرَوكِ إِنْ أَخْبَرَهُ فَقَرْضٌ، أَوْ عَيْنَ شَخْصًا أَوْ زَمَنًا أَوْ مَحَلًا، كَأَنْ أَخَذَ مَالًا لِيَخْرُجَ بِهِ لِبَلَدِ فَيَشْتَرِي.

وعَلَيْهِ كَالنَّشْرِ والطَّيِّ الخَفِيفَيْنِ والأَجْرِ إِنِ اسْتَأْجَرَ ﴿
وجازَ جُزْءٌ قَلَّ أَوْ كَثُورَ، ورِضاهُما بَعْدُ عَلَى ذَلِكَ، وزَكاتُهُ
عَلَى أَحَدِهِما، وهُوَ لِلْمُشْتَرِطِ وإِنْ لَمْ تَجِبْ، والرِّبْحُ لأَحَدِهِما
أَوْ لِغَيْرِهِما، وضَمِنَهُ فِي الرِّبْحِ لَهُ إِنْ لَمْ يَغْفِهِ ولَمْ يُسَمِّ قِراضًا،
وشَرْطُهُ عَمَلُ عُلامٍ رَبِّهِ أَوْ دَابِّتِهِ فِي الكَثِيرِ، وحَلْطُهُ وإِنْ بِمالِهِ،
وهُوَ الصَّوابُ إِنْ خَافَ بِتَقْدِيمٍ أَحَدِهِما رُخْصًا، وشارَكَ إِنْ زَادَ
مُؤَجَّلًا بِقِيمَتِهِ، وسَفَرُهُ إِنْ لَمْ يُخجَرَ عَلَيْهِ قَبَلَ شَغْلِهِ، و: «ادْفَعْ
لِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَحِيصًا أَشْتَرِيهِ» وبَيْعُهُ بِعَرْضٍ، ورَدُهُ بِعَيْبٍ،
ولِي فَقَدْ وَجَدْتُ رَحِيصًا أَشْتَرِيهِ» وبَيْعُهُ بِعَرْضٍ، ورَدُهُ بِعَيْبٍ،

وأَجِيرِهِ، ودَفَعُ مَالَيْنِ أَوْ مُتَعَاقِبَيْنِ قَبْلَ شَغْلِ الأَوَّلِ وَإِنْ بِمُخْتَلِفَيْنِ إِنْ شَغْلِ الأَوَّلِ وَإِنْ بِمُخْتَلِفَيْنِ إِنْ شَرَطا، أَوْ شَـغْلَهُ إِنْ لَـمْ يَشْتَرِطُهُ، كَنْضُوضِ الأَوَّلِ إِنْ سَاوَى واتَّفَقَ جُزْؤُهُما ﴿ واشْتِراطُهُ أَنْ سَاوَى واثْفَتِراطُهُ أَنْ لا يَنْزِلَ وادِيًا، أَوْ يَمْشِيَ بِلَيْلِ أَوْ بِبَحْرٍ، أَوْ يَبْتَاعَ سِلْعَةً.

وضَمِنَ إِنْ خَالَفَ؛ كَانَّ زَرَعَ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعِ جَوْرٍ لَهُ أَوْ سَاقَى بِمَوْضِعِ جَوْرٍ لَهُ أَوْ مَا حَرَّكَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَيْنًا، أَوْ شَارَكَ وإِنْ عَامِلًا، أَوْ بَاعَ بِدَيْنٍ، أَوْ قَارَضَ بِلا إِذْنٍ، وغَرِمَ لِلْعامِلِ الثّانِي إِنْ دَخَلَ عَلَى أَكْثَرَ كَخُسْرِهِ وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ، والرِّبْحُ لَهُما، كَكُلِّ آخِذِ مالٍ لِلتَّنْمِيَةِ فَتَعَدَّى؛ لا إِنْ نَهَا عَمَل عَلَى الْحَمَل قَبْلَة، أَوْ جَنَى كُلِّ آوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبَى.

ولا يَجُوزُ اشْتِراؤُهُ مِنْ رَبِّهِ، أَوْ بِنَسِيثَةٍ وَإِنْ أَذِنَ، أَوْ بِأَكْثَرَ، ولا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ الثّانِي يَشْغَلُهُ عَنِ الأَوَّلِ، ولا بَيْـعُ رَبِّهِ سِلْعَةً بلا إذْنِ

وجُبِرَ خُسْرُهُ وما تَلِفَ وإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ اللَّا أَنْ يُقْبَضَ، ولَهُ الخَلَفُ، فَإِنْ تَلِفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمِ الخَلَفُ ولَزِمَتُهُ السِّلْعَةُ.

وإِنْ تَعَدَّدَ العامِلُ فَالرِّبْحُ كَالْعَمَلِ.

وأَنْفَقَ إِنْ سَافَرَ، وَلَمْ يَبْنِ بِزَوْجَتِهِ، وَاحْتَمَلَ المَّالُ؛ لِغَيْرِ أَهْلٍ وَحَجّ وَغَزْهِ بِالمَغْرُوفِ فِي المَالِ، وَاسْتَخْدَمَ إِنْ تَأَهَّلَ؛ لا دَوَاءٍ،

واكْتُسَى إِنْ بَعْـدَ، ووُزِّعَ إِنْ خَـرَجَ لِحاجَـةٍ وإِنْ بَعْـدَ أَنِ اكْتَـرَى وتَزَوَّدَ.

وإنِ اشْتَرَى مَنْ يَغْتِقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا عَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ أَيْسَرَ، وإلَّا بِيحَ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ وربِنِجِهِ قَبْلَهُ وعَتَقَ باقِيهِ، وغَيْرَ عالِم فَعَلَى رَبِّهِ ولِلْعامِلُ رِبْحُهُ فِيهِ ۞ ومَنْ يَغْتَقُ عَلَيْهِ وعَلِمَ عَتَقَ عَلَيْهِ بِالأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ ثَمَنِهِ ولَوْ لَمْ يَكُنْ فِي المالِ فَضْلٌ، وإلَّا فَبِقِيمَتِهِ إِنْ أَيْسَرَ فِيهِما، وإلَّا فَبِقِيمَتِهِ إِنْ أَيْسَرَ فِيهِما، وإلَّا فِيعَ بِما وَجَبَ.

وإِنْ أَعْتَقَ مُشْتَرَى لِلْعِثْقِ غَرِمَ ثَمَنَهُ ورِبْحَهُ، ولِلْقِراضِ قِيمَتَهُ يَوْمَئِلْ إِلَّا رِبْحَهُ فَإِنْ أَعْسَرَ بِيعَ مِنْهُ بِما لِزَبِّهِ.

وإِنْ وَطِئَ أَمَةً قَوْمَ رَبُّها أَوْ أَبْقَى إِنْ لَمْ تَحْمِلْ، فَإِنْ أَعْسَرَ اتَّبَعَهُ بِها وبِحِصَّةِ الوَلَدِ، أَوْ باعَ لَهُ بِقَدْرٍ ما لَهُ.

وإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَراةً لِلْوَطْءِ فَالظَّمَنُ، واتُّبعَ بِهِ إِنْ أَحْسَرَ عَلَى وَلِيْ وَلِيْ أَخْسَرَ عَلَى وَلِيْ تَزَوَّدَ لِسَفَرِ وَلَمْ يَظْعَنْ، وإلّا وَلِكُلّ فَسْخُهُ قَبَلَ عَمَلِهِ كَرَبِّهِ وإِنْ تَزَوَّدَ لِسَفَرِ ولَمْ يَظْعَنْ، وإلّا

فَلِنُضُوضِّهِ، وإنِ اسْتَنَضَّهُ فَالحَاكِمُ. وَلِنُضُوضِّهِ، وإنِ اسْتَنَضَّهُ فَالحَاكِمُ.

وإِنْ مَاتَ فَلِوارِثِهِ الأَمِينِ أَنْ يُكَتِّلَهُ، وإِلَّا أَتَى بِأَمِينِ كَالأَوَّلِ، وإِلَّا أَتَى بِأَمِينِ كَالأَوَّلِ، وإِلَّا سَلَّمُوا هَدَرًا.

والقَوْلُ لِلْعامِلِ فِي تَلَفِهِ وخُسْرِهِ ورَدِّهِ إِلَى رَبِّهِ إِنْ قُبِضَ بِلا

بَيِّنَةِ، أَوْ قَالَ: «قِراضٌ» ورَبُّهُ: «بِضَاعَةٌ بِأَخْرِ» أَوْ عَكْسُهُ، أَوِ ادَّعَى عَلَيْهِ الغَضبَ، أَوْ قَالَ: «أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ» وفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادْعَى مُشْبِهَا والمالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ وإِنْ لِرَبِّهِ ۞

ولِزَبِّهِ إِنِ ادَّعَى الشَّبَهَ فَقَطْ، أَوْ قَالَ: «قَرْضٌ» فِي «قِراضٌ» أَوْ «وَدِيعَةٌ» أَوْ فِي جُزْءٍ قَبْلَ العَمَلِ مُطْلَقًا، وإِنْ قَالَ: «وَدِيعَةٌ» ضَمِنَهُ العامِلُ إِنْ عَمِلَ، ولِمُدَّعِي الصِّحَةِ.

ومَـنْ هَلَـكَ وقِبَلَـهُ كَقِـراضٍ أُخِـذَ وإِنْ لَـمْ يُوجَـدْ، وحـاصً غُرَماءَهُ، وتَعَيْنَ بِوَصِيَّةٍ، وقُدِّمَ صاحِبُهُ فِي الصِّحَّةِ والمَرَضِ.

ولا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ هِبَةٌ أَوْ تَوْلِيَةٌ ووَشَّعَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعامٍ كَغَنِرِهِ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفَضُّلَ، وإلَّا فَلْيَتَحَلَّلُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُكافِئْهُ ﷺ

بابُ [في المساقاة]

إنَّما تَصِعُ مُساقاةُ شَجَرٍ -وإِنْ بَعْلًا- ذِي ثَمَرٍ لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخِلُفُ إِلَّا تَبَعًا بِجُزْءِ -قُلَّ أَوْ كَثُرَ- شَاعَ وعُلِمَ بِ: «ساقَيْتُ» ولا نَقْصِ مَنْ فِي الحاثِطِ، ولا تَجْدِيدٍ، ولا زِيادَةٍ لأَحَدِهِما وعَمِلَ العامِلُ جَمِيعَ ما يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَإِبّارٍ وتَنْقِيَةٍ، ودَوابٌ وعَمِلَ العامِلُ جَمِيعَ ما يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَإِبّارٍ وتَنْقِيَةٍ، ودَوابٌ وأَجَراءَ، وأَنْفَقَ وكساء لا أُجْرَةُ مَنْ كانَ فِيهِ أَوْ خَلَفُ مَنْ ماتَ أَوْ وَأَصَى مَا يَضَلٍ ومِقْتَأَةٍ، إِنْ مَرضَ، كَما رَتَّ عَلَى الأَصَحِ كزَرْعٍ وقَصَبٍ وبَصَلٍ ومِقْتَأَةٍ، إِنْ

عَجَزَ رَبُّهُ، وخِيفَ مُوتُهُ، وبَرَزَ، ولَمْ يَبْدُ صَلاحُهُ، وهَلْ كَذَلِكَ الوَرْدُ ونَحْوُهُ والقُطْنُ؟ أوْ كَالأَوْلِ؟ وعَلَيْهِ الأَكْثَرُ: تَأْوِيلانِ •

وأُقِتَتْ بِالجَدَادُ، وحُمِلَتْ عَلَى الأَوَّلِ إِنْ لَـمْ يَشْتَرَطْ ثانٍ، وكَبَيَاضِ نَخْلِ أَوْ زَرْعِ إِنْ وافَقَ الجُزْءَ وبَذَرَهُ العامِلُ وكانَ ثُلُثًا بِإِسْقاطِ كُلْفَةِ الثَّمَرَةِ، وإلّا فَسَدَ كَاشْتِراطِهِ رَبُّهُ وأَلْغِيَ لِلْعامِلِ إِنْ سَكَتَا عَنْهُ أَوِ اشْتَرَطَهُ، ودَخَلَ شَجَرْ تَبْعَ زَرْعًا.

وجازَ زَرْعٌ وشَجَرٌ وإِنْ غَيْرَ تَبَعٍ، وَحَواثِطَ وإِنِ اخْتَلَفَتْ بِجُزْءِ إِلَّا فِي صَفَقاتِ، وغاثِب إِنْ وُصِفَ ووَصَلَهُ قَبْلَ طِيبِهِ.

والشيراطُ جُزْءِ الزَّكاةِ عَلَى أَحَدِهِما، وسِنِينَ ما لَمْ تَكَثُرُ جِدًّا بِلا حَدِّ، وعامِلٍ دابَّةً أَوْ غُلامًا فِي الكَبِيرِ ﴿ وَقَسْمِ الزَّيْتُونِ حَبًّا كَعَصْرِهِ عَلَى أَحَدِهِما، وإضلاحِ جِدارٍ، وكُنْسِ عَيْنٍ، وسَدِّ حَظِيرَةٍ، وإضلاح ضَفِيرَةِ أَوْ ما قَلَّ.

وتَقايُلُهُما هَدَرًا.

ومُساقاةُ العامِلِ آخَرَ ولَوْ أَقَلَّ أَمانَةُ، وحُمِلَ عَلَى ضِدِّها، وضَمِنَ، فَإِنْ عَجَزَ ولَمْ يَجِدُ أَسْلَمَهُ هَدَرًا.

وَلَمْ تَنْفَسِخْ بِفَلَسِ رَبِّهِ وبِيعَ مُساقًى. ومُساقاةُ وَصِيّ ومَدِينِ بِلا حَجْرِ. ودَفْعُهُ لِذِمِّتِي لَمْ يَعْصِرْ حِصَّتَهُ خَمْرًا لا مُشارَكَةُ رَبِّهِ، أَوْ إَعْطَاءُ أَرْضِ لِتُغْرَسَ فَإِذَا بَلَغَتْ كَانَتْ مُساقاةً، أَوْ شَجَرٍ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ سِنِينَ، وهِي تَبْلُغُ أَثْنَاءَها ﴾

وفُسِخَتْ فاسِدَةٌ بِلا عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرَ إِنْ وجَبَتْ أُجْرَةُ المِثْلِ، ويَعْدَهُ أُجْرَةُ المِثْلِ إِنْ خَرَجا عَنْها، كَإِنِ ازْدادَ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا، وإلّا فَمُساقاةُ المِثْلِ، كَمُساقاتِهِ مَعَ ثَمْرٍ أَطْعَمَ أَوْ مَعَ بَيْعٍ، أَوِ اشْتَرَطَ عَمَلَ رَبِّهِ أَوْ دابَّةٍ أَوْ عُلامٍ وهُوَ صَغِيرٌ، أَوْ حَمْلَهُ لِمَنْزِلِهِ، أَوْ يَكْفِيهِ مُؤْنَةٌ آخَرَ، أَوِ اخْتَلَفَ الجُزْءُ بِسِنِينَ، أَوْ حَواثِطَ كَاخْتِلافِهما ولَمْ يُشْبِها.

وإِنْ ساقَيْتَهُ أَوْ أَكْرَيْتَهُ فَٱلْفَيْتَهُ سَارِقًا لَمْ تَنْفَسِخْ، ولْيُتَحَفَّظْ مِنْهُ؛ كَبَيْعِهِ ولَمْ يَعْلَمْ بِفَلَسِهِ.

وساقِطُ النَّخْلِ كَلِيفٍ كَالثَّمَرةِ، والقَوْلُ لِمُدَّعِي الصِّحَّةِ.

وإِنْ قَصَّرَ عَامِلٌ عَمَّا شُرِطَ حُطٌّ بِنِسْبَتِهِ 👜

بابُ [في المُغارَسَة]

نُدِبَ الغَرْشُ وجازَتِ المُغارَسَةُ فِي الأُصْولِ أَوْ مَا يَطُولُ مُكُثُهُ كَزَغَفَرانٍ وقُطْنٍ إجارَةً وجَعالَةً بِعِوْضٍ وشَرِكَةَ جُزْءٍ مَعْلُومٍ فِي الأَرْضِ والشَّجَرِ؛ لا فِي أَحَدِهِما، ودَخَلَ ما بَيْنَ الشَّجَرِ مِنَ الأَرْضِ إِنْ لَمْ يَسْتَثْنِهِ أَوْلًا إِنِ اتَّفَقا عَلَى قَدْرٍ مَعْلُومٍ تَبْلُغُهُ الشَّجَرُ ولا ثَمَرَ دُونَهُ؛ كَتَحْدِيدِها بِالإِثْمارِ أَوْ أَجَلٍ لا بَعْدَهُ، وحُمِلا عَلَيْهِ عِنْدَ السُّكُوتِ وصَحَّتْ؛ كَاشْتِراطِهِ عَلَى العامِلِ ما خَفَّتْ مُؤْنَتُهُ كَزَرْب، لا ما عَظْمَ مِنْ بُنْيانِ.

وهَلْ تَلْزَمُ بِالعَقْدِ؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ فِي العَمَلِ؟ خِلافٌ

وعَمِلَ العامِلُ ما دَخَلَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَوْ تَسْمِيَّةً، وضَمِنَ إِنْ فَرَّطَ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْ غَابَ بَعْدَ العَقْدِ وعَمِلَ رَبُّهُ أَوْ غَيْرُهُ؛ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ إِنْ شَاءَ وعَلَيْهِ الأُجْرَةُ، إِلَّا أَنْ يَتْرُكُهُ أَوْلًا.

ووَجَبَ بَيَانُ مَا يُغْرَسُ كَعَدَدِهِ إِلَّا أَنْ يُغْرَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ.

ومُنِعَ جَمْعُها مَعَ بَيْعِ أَوْ إِجارَةٍ؛ كَجُعْلِ وصَوْفِ ومُساقاةٍ وشَرِكَةٍ ونِكاح وقِراضٍ وقَرْضٍ.

وافْتَسَماها إِنْ بَلَغَ الحَدَّ المُشْتَرَطَ أَوْ تَوَلَّيا العَمَلَ، وإِنْ هَلَكَتِ الأَشْجارُ بَعْدَهُ فَالأَرْضُ بَيْنَهُما.

ولا شَيْءَ لِلْعامِلِ فِيما قَلَ إِنْ بَطَلَ الجُلُّ، إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ بِناحِيَّةٍ، أَوْ كَانَ لَهُ قَدْرٌ، بِخِلافِ العَكْسِ.

ولَيْسَ لَهُ قَبْلَهُ جَعْلُ كَبَقْلِ إِلَّا بِإِذْنٍ.

وإنِ اخْتَلَفَا فِي الجُزْءِ خُمِلاً عَلَى العُرْفِ، والقَوْلُ لِمُدَّعِي

الصِّحّةِ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ الفّسادُ.

وفُسِخَتْ فاسِدَةً بِلا عَمَلٍ، وإلّا فَهَلْ تَمْضِي ويَتَرادَانِ الأَرْضَ والعَمَلَ إِنْ مُجِلَ لِلْعامِلِ مُحْزَّءٌ أَوْ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ قِيمَةُ غَرْسِهِ وعَمَلِهِ فَقَطْ؟ وإلّا فَنِي كَوْنِهِ كِراءً فاسِدًا أَوْ إِجارَةً فاسِدَةً كَذَلِكَ قَوْلانِ: تَرَدُّدٌ.

وما فاتَ مِنْ غَلَّةٍ رَجَعَ صاحِبُها بِمِثْلِها إِنْ عُلِمَتْ كَالمِثْلِيَّ فِي غَيْرِها.

وإذا غَرَسَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ بَنَى فَلِلاَ خَرِ الدُّخُولُ مَعَهُ، ويُغطِيهِ قِيمَة ذَلِكَ قائِمًا.

بابُ [في الإجارة]

صِحَّةُ الإجارَةِ بِعاقِدِ وأَجْرٍ كَالنَيْعِ، وعُجِّلَ إِنْ عُتِنَ، أَوْ بِشَرْطِ أَوْ عَادَةٍ أَوْ فِي مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَغُ فِيها؛ إِلَّا كَرِيِّ حَجٍّ فَالْيَسِيرُ، وإِلَّا فَمُياوَمَةً.

وفَسَدَتْ إِنِ انْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيِّنِ، كَمَعَ جُعْلِ لا بَيْعٍ، وكَجِلْدِ لِسَلَّاخٍ أَوْ نُخالَةٍ لِطَحَانٍ وجُزْءِ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ، أَوْ رَضِيعٍ وإِنْ مِنَ الآنَ، وبِما سَقَطَ أَوْ خَرَجَ فِي نَفْضِ زَيْتُونِ أَوْ عَضرِهِ، كَ: «اخضَدْ واذْرُسْ ولَكَ نِضْفُهُ» • وكِراءِ أَرْضِ بِطَعامِ أَوْ بِما تُنْبِتُهُ؛ إِلَّا كَخَشَبٍ، وحَمْلِ طَعامِ لِبَلَدِ بِنِصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الآنَ، وكَ: «إِنْ خِطْتُهُ النَّوْمَ بِكَذَا وإلَّا فَبِكَذَا» و«اعْمَلْ عَلَى دابَّتِي فَما حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ» وهُوَ لِلْعامِلِ وعَلَيْهِ أُجْرَتُها، عَكْشُ: «لِتُكْرِيَها» وكَبَيْعِهِ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا وَلَا بِالبَلَدِ إِنْ أَجْلًا ولَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلِيًا عَلَيْهِ

وجازَ بِنِضفِ ما يَحْتَطِبُ عَلَيْها، وَصاعِ دَقِيقِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ زَيْتِ
لَمْ يَخْتَلِفْ، واسْتِغْجارُ المالِكِ مِنْهُ، وتَغليمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ
أَخْذِهِ، و: «اخْصُدْ هَذَا ولَكَ نِضْفُهُ» و«ما حَصَدْتَ فَلَكَ نِضْفُهُ»
وكراءُ دابَّةٍ لِكَذَا عَلَى إِنِ اسْتَغْنَى فِيها حاسَبَ، واسْتِغْجارُ مُؤجَّرٍ
وكراءُ دابَّةٍ لِكَذَا عَلَى إِنِ اسْتَغْنَى فِيها حاسَبَ، واسْتِغْجارُ مُؤجَّرٍ
أَوْ مُسْتَثْنَى مَنْفَعَتُهُ، والنَّقْدُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غالِبًا، وعَدَمُ التَّسْمِيَةِ
لِكُلِّ سَنَةٍ.

وكِراءُ أَزْضِ لِتُتَّخَذَ مَسْجِدًا مُدَّةً، والنُّقْضُ لِرَبِّهِ إذا انْقَضَتْ، وعَلَى طَرْحِ مَيْتَةٍ والقِصاصِ والأَدْبِ ۞ وعَبْدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ عامًا ويَوْمٍ، أَوْ خِياطَةِ ثَوْبٍ مَثَلًا.

وهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَمَعَهُما وتَسِاوَيا؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ خِلافٌ.

وبَيْعُ دارِ لِتُقْبَضَ بَعْدَ عامٍ وأَرْضٍ لِعَشْرٍ.

واسْتِزضَاعٌ، والعُزفُ فِي كَغَسْلِ خِزقَةٍ ولِزَوْجِها فَسُخُهُ إِنْ لَمْ

يَأْذَنْ، كَأَلْهَلِ الطِّفْلِ إذا حَمَلَتْ، ومَوْتِ إِحْدَى الظِّنْرَيْنِ، ومَوْتِ إِحْدَى الظِّنْرَيْنِ، ومَوْتِ أَبِيهِ ولَمْ تَقْبِضْ أُجْرَةً إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَرِّعٌ، وكَظُهُورِ مُسْتَأْجَرٍ أُوجِرَ بِأَكْلِهِ أَكُولًا، ومُنِثَ زَوْجٌ رَضِيَ مِنْ وَطْءٍ -ولَوْ لَمْ يَضُرَّ- وَسَفَرٍ، كَأَنْ تُرْضِعَ مَعَهُ، ولا يَسْتَنْبِعُ حَضانَةً كَعَكْسِهِ عَلَى اللَّهُ عَضَانَةً كَعَكْسِهِ عَلَى

الحزب الثالث والثلاثون

(وفيه تسعة أقفاف)

وبَيْعُهُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يَتَّجِرَ بِثَمَنِها سَنَةً إِنْ شَرَطَ الخَلْف؛ كَغَنَمِ عُتِنَمْ عُتِنَمْ والّا فَلَهُ الخَلْفُ عَلَى آجِرِهِ كَراكِب، وحاقتي نَهْرِكَ لِيَبْنِي بَهِتًا، وطَرِيقٍ فِي دارٍ، ومَسِيلٍ مَصَبِ مِرْحاضٍ؛ لا مِيزابٍ إلّا لِمَنْزِلِكَ فِي أَرْضِهِ، وكِراءُ رَحَى ماءٍ بِطَعامٍ أَوْ غَيْرِه، وعَلَى تَغلِيمِ قُرْآنٍ مُشاهَرَةً أَوْ عَلَى الجِذاقِ، وأَخَذَها وإِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ، وإجارَةُ ماغُونٍ كَصَحْفَةٍ وقِدْرٍ، وعَلَى حَفْرٍ بِثْرٍ إجارَةً وجَعالَةً.

ويُكْرَهُ حَلْيٌ؛ كَإِيجارِ مُسْتَأْجِرِ دَابَّةٍ أَوْ ثَوْبٍ لِمِثْلِهِ وَتَغْلِيمِ فِقْهِ وفَراثِضَ، كَبَيْعِ كُتْبِهِ ۞ وقِراءَةٌ بِلَحْنِ، وكِراءُ دُفِّ ومِعْزَفٍ لِمُرْسٍ، وكِراءُ كَمَنْدٍ كافِرٍ، وبِناءُ مَسْجِدٍ لِلْكِراءِ وسُكْنَى فَوْقَهُ.

بِمَنْفَعَةٍ تَتَقَوَّمُ قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِها بِلا اسْتِيفاءِ عَيْنٍ قَصْدًا، ولا حَظْرٍ وتَعَيُّنٍ، ولَوْ مُضحَفًا وأَرْضًا غَمَرَ ماؤها ونَدَرَ الْكِشَافُهُ،

وشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْها عَلَى الأَحْسَنِ؛ لا لأَخْذِ ثَمَرَتِهِ، أَوْ شَاةٍ لِلَّبَيْها، واغْتُفِرَ ما فِي الأَرْضِ ما لَمْ يَرِدْ عَلَى الثَّلُثِ بِالتَّقْوِيم، ولا لَمْ يَرِدْ عَلَى الثَّلُثِ بِالتَّقْوِيم، ولا تَغلِيمِ خِناء، أَوْ دَارٍ لِتَتَّخَذَ كَنِيسَةً كَبَيْعِها لِذَلِكَ، وتُصِدَّقَ بِالكِراءِ وبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ عَلَى الأَرْجَحِ، ولا مُتَعَيِّن كَرَكْعَتَى الفَجْرِ بِخِلافِ الكِفايةِ عَلَى

وَعُيِّنَ مُـتَّعَلِّمٌ ورَضِيعٌ ودارٌ وحانُوتٌ وبِناءٌ عَلَى جِـدارٍ، ومَحْمِلٌ إِنْ لَمْ تُوصَفْ ودابَّةٌ لِرُكُوبٍ، وإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ ونَوْعٌ وذُكُورَةٌ.

ولَيْسَ لِراعِ رَغِيُ أَخْرَى إِنْ لَمْ يَقْوَءُ إِلَّا بِمُشَارِكِ أَوْ تَقِلَّ ولَمْ
يَشْتَرِطْ خِلافَهُ، وإِلَّا فَأَجْرُهُ لِمُسْتَأْجِرِهِ، كَأْجِيرٍ لِخِلْمَةٍ آجَرَ نَفْسَهُ
ولا يَلْزَمُهُ رَغِيُ الْوَلَدِ إِلَّا لِعُرْفٍ، وغَمِلَ بِهِ فِي الْحَيْظِ وَنَقْشِ
الرَّحَى وآلَةِ بِنَاءٍ، وإلّا فَعَلَى رَبِّهِ، عَكْسُ إكافٍ وشِبْهِهِ، وفِي
السَّيْرِ والمَنازِلِ والمَعالِيقِ والزَامِلَةِ ووطائِهِ بِمَحْمِلٍ وبَدَلِ الطَّعامِ
المَحْمُولِ وتَوْفِيرِهِ، كَنْحُ الطَّيْلَسَانِ قائِلَةً •

وهُوَ أَمِينٌ فَلا ضَمَانَ ولَوْ شُرِطَ إثْباتُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ المَيِّتِ، أَوْ عَثَرَ بِدُهْنِ أَوْ طَعامِ أَوْ بِآنِيَةِ فَانْكَسَرَتْ ولَمْ يَتَعَدّ، أَوِ الْمَيِّنِ الْحَبْلُ ولَمْ يَغُرُّ بِفِغلِ؛ كَحارِسٍ ولَوْ حَمَامِيًّا، وأَجِيرٍ لِصانِعِ

كَسِمْسَارِ إِنْ ظَهَرَ خَيْرُهُ عَلَى الأَطْهَرِ، ونُوتِي غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ بِفِعْلِ سَائِغُ لا إِنْ خَالَفَ مَوْعَى شُرِطَ، أَوْ أَنْزَى بِلا إِذْنِ، أَوْ غَرَّ بِفِعْلِ، فَقِيمَتُهُ يَوْمَ النَّالَفِ، أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لا غَيْرِهِ ولَوْ مُختَاجًا لَهُ عَمَلٌ، وإِنْ بِيَنِيْتِهِ أَوْ بِلا أَجْرٍ إِنْ نَصَبَ نَفْسَهُ وغَابَ عَلَيْها! فَبَقِيمَتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ، ولَوْ شَرَطَ نَفْيَهُ أَوْ دَعَا لأَخْذِهِ؛ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيْنَةٌ فَتَسْقُطُ الأُجْرَةُ، وإلّا أَنْ يُخضِرَهُ بِشَرْطِهِ عَلَيْهِ

وصْدِقَ إِنِ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَنَحَرَ أَوْ سَرِقَةَ مَنْحُورِهِ أَوْ قَلْمَ ضِرْسِ أَوْ صِبْغًا فَنُوزِعَ.

وفُسِخَتْ بِتَلَفِ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ لا بِهِ اللّا صَبِي تَعَلَّم ورَضْعِ، وَفَرَسِ نَـزْوِ ورَوْضِ، وسِنَ لِقَلْعٍ فَسَكَنَتْ، كَعَفْ وِ القِصاصِ، وبِعَضْبِ الدَّارِ وغَضْبِ مَنْفَعَتِها، وأَفْرِ السُّلْطانِ بِإغْلاقِ الحَوانِيتِ، وحَمْلِ ظِنْرٍ أَوْ مَرَضِ لا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضاعٍ، ومَرَضِ عَبْدِ ومَرَفِ عَبْدِ ومَرَفِ لِكَعَدُو اللهِ لِكَعَدُو اللهِ اللهُ يَرْجِعَ فِي يَقِيَّتِه، بِخِلافِ مَرَضِ دابَّةٍ بِسَفَرٍ ومَرَفِ دَابَة بِسَفَرٍ عَقَدَ عَلَيهِ الْ ثُمْ تَصِع عُ وَحَيْرٍ إِنْ تَبَيْنَ أَلَهُ سارِقٌ، وبِرُشْدِ صَغِيرِ عَقَدَ عَلَيهِ الْ عَلَى سِلَعِهِ وَلِي اللهُ لِظَنِ عَدَم اللهِ المَالِقِ عَدَم اللهِ الْمَالِقِ عَدَم اللهِ الْمَالِقِ، الْوَغِهِ، وبَقِي كَالشَّهْرِ كَسَفِيهِ عَلَى سِلْعِهِ وَلِي اللهُ اللهِ المَالِكِ، أَوْ خُلْفِ رَبِ دابَّةٍ فِي غَيْرِ مُعَيْنِ عَلَى الْمَعْنِ عَلَى الْمَعْنِ عَلَى اللهَ عَنِ مَنْ اللهُ عَنِي اللهُ عَنِي عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

أَوْ حَجِّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ، أَوْ فِسْقِ مُسْتَأْجِرٍ، وآجَرَ الحاكِمُ إِنْ لَمْ يَكُفَّ، أَوْ بِعِثْقِ عَبْدٍ وحُكْمُهُ عَلَى الرِّقِّ، وأُجْرَتُهُ لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرادَ أَنَّهُ حُرُّ بَعْدَها

فَصْلُ [في كراء الدواب]

وكِراءُ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ، وجازَ عَلَى أَنَّ عَلَيْكَ عَلَفُها أَوْ طَعامَ رَبّها، أَوْ عَلَيْهِ طَعامَكَ، أَوْ لِيَزكَبَها فِي حَواثِجِهِ، أَوْ لِيَطْحَنَ بِها شَهْرًا، أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَى دَوابِّهِ مِاثَةً وإِنْ لَمْ يُسَمِّ مَا لِكُلِّ، وعَلَى حَمْل آدَمِى لَمْ يَرَهُ، ولَمْ يَلْزَمْهُ الفادِحُ؛ بِخِلافِ وَلَدِ وَلَدَتْهُ، وبَيْعُها واسْتِثْناءُ رُكُوبِها الثَّلاثَ لا جُمُعَةً، وكُرهَ المُتَوسِّطُ، وكِراءُ دائِةٍ شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُدُ، والرِّضا بغَيْرِ المُعَيَّنَةِ الهالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُدُ أَوْ نَقَدَ واضْطُرٌ، وفَعَلَ المُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ ودُونَهُ، وحِمْلٌ برُؤْيَتِهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وِزْنِهِ أَوْ عَدَدِهِ إِنْ لَمْ تَتَفَاوَتْ، وإِقَالَةٌ قَبْلَ النَّقْدِ وبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ، وإلَّا فَلا؛ إلَّا مِنَ المُكْتَرِي فَقَطْ إِنِ اقْتَصَا، أَوْ بَعْدَ سَيْرِ كَثِيرِ۞ واشْتِراطُ هَدِيَّةِ مَكَّةَ إِنْ عُرِفَ، وعَقَبَةِ الأَجِيرِ، لا حَمْل مَنْ مَرض، ولا اشْتِراطُ إنْ ماتَنتْ مُعَيَّنَةٌ أَتَاهُ بغَيْرها، كَدَوابٌ لِرِجالِ أَوْ لأَمْكِنَةٍ، أَوْ لَمْ يَكُنِ العُرْفُ نَقْدَ مُمَيَّنِ وإِنْ نَقَدَ، أَوْ بِدَنانِيرَ عُيِّنَتْ إِلَّا بِشُوطِ الخَلَفِ، أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْها مَا شَاءَ أَوْ

وضَمِنَ إِنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ، أَوْ عَطِبَتْ بِزِيادَةِ مَسافَةِ أَوْ حَمْلٍ تَغطَبُ بِهِ، وإلّا فَالكِراءُ، كَأَنْ لَمْ تَعْطَبْ، إلّا أَنْ يَحْبِسَها كَثِيرًا فَلَهُ كِراءُ الزّائِدِ أَوْ قِيمَتُها.

ولَكَ فَسْخُ عَضُوضِ أَوْ جَمُوحِ أَوْ أَعْشَى أَوْ دَبَرُهُ فَاحِشًا؛ كَأَنْ يَطْحَنَ لَكَ كُلَّ يَوْمِ إِرْدَبَّيْنِ بِدِرْهَمٍ، فَوْجِدَ لَا يَطْحَنُ إِلَّا إِرْدَبًا، وإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يُشْبِهُ الكَيْلَ فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيْكَ عَلَيْكَ

فَصْلُ [في كراء الحَمّام والدار والأرض]

جازَ كِراءُ حَمَامِ ودارِ غائِبَةٍ -كَبَيْعِها- أَوْ نِضْفِها، أَوْ نِضْفِ عَبْدٍ، وشَهْرًا عَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا لَزِمَ إِنْ مَلَكَ البَقِيَّةَ، وعَدَمُ بَيانِ الابْتِداءِ وحُمِلَ مِنْ حِينِ العَقْدِ ومُشاهَرَةً، ولَمْ يَلْزَمُ لَهُما إِلّا بِنَقْدِ فَقَدْرُهُ؛ كَوَجِيبَةٍ بِشَهْرِ كَذَا أَوْ هَذَا الشَّهْرُ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا، وفِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلانِ، وأَرْضِ مَطَرٍ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُدُ وإِنْ سَنَةً؛ إِلّا المَأْمُونَةَ كَالنِّيلِ والمَعِينَةِ فَيَجُوزُ، ويَجِبُ فِي مَأْمُونَةِ النِّيلِ إِذَا رَوِيَتْ ۞ وقَـذْرِ مِـنْ أَرْضِـكَ إِنْ حُـيِّنَ أَوْ تَسـاوَتْ، وعَلَى أَنْ يَحْرُثُهَا ثَلاثًا أَوْ يُزَبِّلُهَا إِنْ عُرِفَ، وأَرْضٍ سِنِينَ لِذِي شَجَرٍ بِها سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً وإِنْ لِغَيْرِكَ؛ لا زَرْع.

والسَّنَةُ فِي المَطَرِ بِالحَصادِ، وفِي السَّقْيِ بِالشَّهُورِ، فَإِنْ تَمَّتْ ولَهُ زَرْعٌ اخْضَرَّ فَكِراءُ مِثْل الزّائِدِ.

وإذا انْتَثَرَ لِلْمُكْتَرِي حَبِّ فَتَبَتَ قابِلًا فَهُوَ لِرَبِ الأَرْضِ، كَمَنْ جَرَّهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ.

ولَزِمَ الْكِراءُ بِالتَّمَكُٰنِ وإِنْ فَسَدَ لِجائِحَةِ أَنْ غَرَقٍ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ، أَوْ الْهَدَمَتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ، أَوْ الْهَدَمَتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ، أَوْ سَجْنِهِ، أَوْ الْهَدَمَتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ، أَوْ سَكَنَ أَجْنَبِيٍّ بَعْضَهُ؛ لا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ الكِراءِ وإِنْ قَلَ، أَو الْهَدَمَ بَيْتُ مِنْها، أَوْ سَكَنَهُ مُكْرِيهِ، أَوْ لَمْ يَأْتِ بِسُلَّمِ لِلأَعْلَى، أَوْ مَطْشَ بَعْضُ الأَرْضِ أَوْ غَرَقَ فَبحِصَتِهِ

عَطِشَ بَعْضُ الأَرْضِ أَوْ غَرَقَ فَبحِصَتِهِ

وخُتِّرَ فِي مُضِرِّ كَهَطْل، فَإِنْ بَقِيَ فالكِراءُ؛ كَمَطَشِ أَرْضِ صُلْح، وهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يُصالِحُوا عَلَى الأَرْضِ؟ تَأْوِيلانِ.

عَكُسُ تَلَفِ الزَّرْعِ لِكَثْرَةِ دُودِها أَوْ فَأْرِها أَوْ عَطَيْس، أَوْ بَقِيَ القَلِيلُ.

وَلَمْ يُجْبَرُ آجِرٌ عَلَى إضلاحٍ مُطْلَقًا؛ بِخِلافِ ساكِنٍ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةَ المُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ.

وإنِ اكْتَرَيا حانُوتًا فَأَرادَ كُلِّ مُقَدَّمَهُ قُسِمَ إِنْ أَمْكَنَ، وإلَّا أُكْرِيَ مَلَيْهما.

وإِنْ غَارَتْ عَيْنُ مُكْرَى سِنِينَ بَعْدَ زَرْعِهِ نُفِقَتْ حِصَّةُ سَنَةٍ فَقَطْ.

وإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ وإِنْ بِكِراءٍ فَلا كِراءَ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ ﴿
وَالْقَـوْلُ لِلأَجِيـرِ أَنَّـهُ وَصَّـلَ كِتابًـا، أَوْ أَنَّـهُ اسْتُضـنِعَ وقـالَ:
«وَدِيعَةٌ» أَوْ خُولِفَ فِي الصِّفَةِ وفِي الأُجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَ وحازَ؛ لا
كَبِناءٍ، ولا فِي رَدِّهِ فَلَرَبِّهِ وإِنْ بِلا بَيِّنَةٍ.

وَإِنِ ادَّعَاهُ وقَالَ: «شُرِقَ مِنِّي» وَأَرادَ أَخْذَهُ؛ دَفَعَ قِيمَةَ الصِّبْغِ بِيَمِينٍ إِنْ زادَتْ دَعْوَى الصّانِعِ عَلَيْها، وإِنِ اخْتارَ تَضْمِينَهُ فَإِنَّ دَفَعَ الصّانِمُ قِيمَتَهُ أَبْيَضَ فَلا يَمِينَ، وإلّا حَلْفا واشْتَرَكا، لا إِنْ تَخالَفا فِي لَتِ السَّوِيقِ وأَبَى مِنْ دَفْعِ ما قالَ اللَّاتُ فَمِثْلُ سَوِيقِهِ. ولَهُ ولِلْجَمَالِ بِيَمِينٍ فِي عَدَمٍ قَبْضِ الأُجْرَةِ وإِنْ بَلَغا الغايَةُ؛ إلَّا لِطُولِ فَلِمُكْتَرِيهِ بِيَمِينٍ.

وإِنْ قَالَ: «بِمِائَةٍ لِبَرْقَةً» وقالَ: «بَلْ لِإَفْرِيقِيّةً» حَلَفًا وفُسِخَ إِنْ عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قَلَّ وإِنْ نَقَدَ، وإلاّ فَكَفَوْتِ الْمَبِيعِ، ولِلْمُكْدِي فِي عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قَلَّ وإِنْ نَقَدَ، وإِلاّ فَكَفَوْتِ الْمَبِيعِ، ولِلْمُكْدِي فِي المَسَافَةِ فَقَطْ إِنْ أَشْبَهَ قَوْلَهُ فَقَطْ، أَوْ أَشْبَها وانْتُقَدَ، وإِنْ لَمْ يَتُتَقِدُ حَلَفَ المُكْتَرِي ۖ وَلَزِمَ الجَمَالَ مَا قَالَ؛ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ عَلَى مَا ادْعَى فَلَهُ حِصْهُ المَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى المُكْتَرِي وفُسِخَ الباقِي، وأبيخ بِكِراءِ المِثْلِ فِيما مَشَى.

وإِنْ قَالَ: «أَكْرَيْتُكَ لِلْمَدِينَةِ بِجِائَةٍ» وبَلَغاها، وقالَ: «بَلْ لِمَكَّةَ بِأَقَلَ» فَإِنْ نَقَدَهُ فَالْقَوْلُ لِلْمَتَالِ فِيما يُشْبِهُ وحَلَفا وفُسِخَ، وإِنْ لَمْ يَتُقُدْ فَلِلْجَمَّالِ فِي المَسافَةِ، ولِلْمُكْتَرِي فِي حِصَّتِها مِمّا ذُكِرَ بَعْدَ يَمِينِهمه وإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ المُكْرِي -فَقَطْ- فَالقَوْلُ لَهُ بِيَمِينٍ، وإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ المُكْرِي -فَقَطْ- فَالقَوْلُ لَهُ بِيَمِينٍ، وإِنْ أَشْبَه فَيْلِ المُكْرِي -فَقَطْ-

وإِنْ قالَ: «اكْتَرَيْتُ عَشْرًا بِخَنسِينَ» وقالَ: «حَنسًا بِمِاثَةِ» حَلَفا وَفْسِخَ.

وإِنْ زَرَعَ بَعْضًا ولَمْ يَنْقُدْ فَلِرَبِّها ما أَقَرَّ بِهِ المُكْتَرِي إِنْ أَشْبَهَ

وحَلَفَ، وإلَّا فَقَوْلُ رَبِّها إنْ أَشْبَهَ، فَإنْ لَمْ يُشْبِها حَلَفا، ووَجَبَ كِراءُ المِثْلِ فِيما مَضَى، وفُسِخَ الباقِي مُطْلَقًا، وإِنْ نَقَدَ فَتَرَدُّدُ ﴿

بابُ [في الجعالة]

صِحَّةُ الجُعْلِ بِالْتِزامِ أَهْلِ الإجازةِ جُعْلًا عُلِمَ يَسْتَحِقُّهُ السّامِعُ بِالنَّمامِ كَكِراءِ السُّفُنِ؛ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى النَّمامِ فَبِنِسْبَةِ النَّانِي وإنِ اسْتُحِقَّ ولَوْ بِحُرِيَّةٍ؛ بِخِلافِ مَوْتِهِ، بِلا تَقْدِيرِ زَمَنٍ إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِ مَتَى شَاءً، ولا نَقْدٍ مُشْتَرَطٍ فِي كُلِّ ما جازَ فِيهِ الإجازةُ بِلا عَكْسِ ولَوْ فِي الكَثِيرِ؛ إِلَّا كَبَيْعِ سِلَع كَثِيرَةِ لايَأْخُذُ شَيْنًا إِلَّا بِالجَمِيعِ.

وفِي شَرْطِ مَنْفَعَةِ الْجاعِلُ قَوْلانِ 🗬

ولِمَــنْ لَــمْ يَشــمَغ جُعْــلُ مِثْلِـهِ إِنِ اعْتــادَهُ، كَحَلِفِهِمــا بَعْــدَ تَخالُفِهما، ولِرَبّهِ تَزكُهُ، وإلّا فَالثَّفَقَةُ.

وإِنْ أَفْلَتَ فَجاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ، وإِنْ جاءَ بِهِ ذُو دِرْهَ مِ وذُو أَقَلَّ اشْتَرَكا فِيهِ، ولِكِلَيْهِما الفَسْخُ.

ولَزِمَتِ الجاعِلَ بِالشُّرُوعِ.

وفِي الفاسِدِ جُعْلُ المِثْلِ، إلَّا بِجُعْلِ مُطْلَقًا فَأُجْرَتُهُ 🗃

بابُ [في إحياء الموات]

مَواتُ الأَرْضِ: ما سَلِمَ عَنْ الاخْتِصاصِ بِعِمارَةٍ ولَـوِ

انْدَرَسَتْ، إِلَّا لَإِحْيَاء، وبِحَرِيمِها كَمْخَطَبِ ومَرْعَى يُلْحَقُ غُدُوًا ورَوَاحًا لِبَلْدِ، وما لا يُضَيِّقُ عَلَى وَارِدِ ولا يَضُرُّ بِماء لِبِغْرِ، وما فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِنَخْلَةٍ، ومَطْرَحِ ثُرابٍ، ومَصَبِّ مِيزابٍ لِدارٍ، ولا تَخْتَصُّ مَحْفُوفَةٌ بِإَمْلاكِ، ولِكُلِّ الانْتِفاعُ ما لَمْ يَضُرَّ بِالآخَرِ، وبِإَقْطاعِ الإمام، ولا يُقْطِعُ مَعْمُورَ العَنْوَةِ مِلْكَا، وبِحِمَى إمامٍ مُحْتَاجًا إلَيْهِ قَلَّ مِنْ بَلَدِ عَفَا لِكَغَرْوٍ، وافْتَقَرَ لإذْنِ وإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قَرْبَ، وإلا فَلِلإمامِ إمْضاقُهُ أَوْ جَعْلُهُ مُتَعَلِّقًا، بِخِلافِ البَعِيدِ، ولَوْ ذِيْتًا بِغَيْر جَزِيرَةِ العَرْبِ عَلَى المَوْبِ فَلَا مَعْ الْعَرْبِ الْعَرْبِ فَلَا مَعْدَلِيَا الْمَوْبِ فَلَا مَعْلِمُ الْعَرْبِ وَلِيْ فَيْتًا بِغَيْر جَزِيرَةِ العَرْبِ فَلِهِ الْمَوْبِ فَا الْمَوْبِ فَيْ وَيَا لِمُسْلِمًا اللَّهُ مُعْلَى اللَّهُ الْعَرْبِ وَلَا لَهُ وَلَا مِنْ مُسْلِمًا المَوْبِ فَلَا مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ جَزِيرَةِ العَرْبِ فَا لِمُعْلَقًا لِهُ الْعَرْبِ فَلَا الْمُؤْمِدِي الْمَالِمُ الْعَلْمُ مَعْمُولُ الْعَنْمُ فَلَامُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْعَنْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ لَهُ اللَّهِ عَلَى الْعَنْمُ لَهُ اللَّهُ الْحَلْمُ لَهُ اللَّهِ عَلَيْكِ اللّهِ اللَّهُ اللَّهُ الْعُنْمُ اللَّهُ الْعَلَيْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ الْعُلِلْعُ الْعَلْمُ لَا الْعِنْمُ الْمُعْمَالَةُ الْعَلْمُ اللَّهُ عَلَيْلِهُ الْعَلَامُ الْعِلْمُ الْعَلَامُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلِيلُومُ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعُلِلْمُ اللَّهِ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللْعِلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعُلِيْمُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ اللْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللْعُلِمُ اللْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعَلَامُ

والإخياءُ بِتَفْجِيرِ ماءِ وبِإخْراجِهِ، وبِبِناءِ وبِغَرْسٍ، وبِحَرْثٍ وتَحْرِيكِ أَرْضٍ، وبِقَطْعِ شَجَرٍ، وبِكَسْرِ حَجَرِهـا وتَسْوِيَتِها؛ لا بِتَحْوِيطٍ ورَعْي كَلإٍ وحَفْرِ بِثْرِ ماشِيَةٍ.

وجازَ بِمَشَجِدٍ سُكُنَى لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ، وَعَقْدُ نِكَاحٍ، وقَضَاءُ دَيْنٍ، وقَتْلُ عَقْرَبٍ، ونَوْمٌ بِقَائِلَةٍ، وتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدِ بادِيَةٍ، وإناءُ لِبَوْلٍ إِنْ حَافَ سَبُعًا، كَمَنْزِلٍ تَحْتَهُ، ومُنِعَ عَكْسُهُ كَإِخْراجِ ريح ومُكْثِ بِنَجِسٍ.

وكُرِهَ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وحَكَّلُهُ وتَعْلِيمُ صَبِيٍ، وبَيْعٌ وشِراءً، وسَلُ سَيْفٍ، وإنْشادُ ضائَةٍ، ومَثْفٌ بِمَيِّتِ، ورَفْعُ صَوْتِ كَرَفْعِهِ بِعَلْمٍ، ووَقْيَدُ نارٍ، ودُخُولُ كَخَيْلٍ لِنَقْلٍ، وفَرْشَ أَوْ مُتَكَأْ عَ

الحزب الرابع والثلاثون

(وفيه ثمانية أقفاف)

ولِذِي مَأْجَلٍ وبِغْرِ ومِرْسالِ مَطَرِ كَماءٍ يَمْلِكُهُ مَنْعُهُ وبَيْعُهُ، إلّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ ولا ثَمَنَ مَعَهُ، والأَرْجَحُ بِالظَّمَنِ؛ كَفَصْلِ بِغْرِ زَرْعِ خِيفَ عَلَى زَرْعِ جارِهِ بِهَدْمِ بِغْرِهِ وأَخَذَ يُصْلِحُ، وأُجْبِرَ عَلَيْهِ؛ كَفَصْل بِغْرِ ماشِيَةٍ بِصَحْراءَ هَدَرًا إِنْ لَمْ يُبَيِّن المِلْكِيَّةَ.

وبُدِئَ بِمُسافِرِ ولَهُ عارِيَّةُ آلَةٍ، ثُمَّ حاضِرٍ، ثُمَّ دابَّةِ رَبِّها بِجَمِيعِ الرّيِّ، وإلَّا فَبَنَفْسِ المَجْهُودِ ۞

وَإِنْ سَالَ مَطَرَ بِمُبَاحٍ شُقِيَ الأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ لِلْكَفْبِ، وأُمِرَ بِالتَّسْوِيَةِ، وإلّا فَكَحائِطَيْنِ، وقُسِمَ لِلْمُتَقَابِلَيْنِ كَالنِّيلِ.

وإِنْ مُلِكَ أَوَّلًا قُسِمَ بِقِلْدِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَقْرِعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ. وَلا يَمْنَعُ صَيْدَ سَمَكِ وإِنْ مِنْ مُلْكِه، وَهَلْ فِي أَرْضِ العَنْوَةِ

ولا يَمْنَعُ صَيْدُ شَمَّكِ وَإِن مِنْ مُلَكِّهُ، وَهُلَ فِي ارْضِ الْعَنْوَةِ فَقَطْ؟ أَوْ إِلَّا أَنْ يَصِيدُ المالِكُ؟ تَأْوِيلانِ، وكَلَإٍ بِفَحْصٍ وعَفَاءٍ لَمْ رَحُنْهُ وَمُونِهِ مِنْ وَمِنْهِ المالِكُ؟ الْعَلَيْمِ اللهِ عَلَيْهِ الْعَلَيْمِ الْعَلَيْمِ الْعَلَمْ الْعَ

يَكْتَنِفْهُ زَرْعُهُ، بِخِلافِ مَرْجِهِ وحِماهُ 🗃

بابُ [في الوقف]

صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكٍ وإِنْ بِأُجْرَةٍ ولَوْ حَيَوانًا ورَقِيقًا؛ كَمَبْدِ عَلَى مَرْضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَـرَدُهُ، وفِي وَقْفِ كَطَعامٍ تَـرَدُّدُ، عَلَى أَهْـلِ

لِلتَّمَلُّكِ، كَمَنْ سَيُولَدُ، وذِقِيِ، وإِنْ لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَةً، أَوْ يَشْتَرِطُ تَشْلِيمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَاظِرِهِ لِيَصْرِفَها، أَوْ كَكِتَابٍ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ صَوْفِهِ فِي مَصْرِفِهِ.

وبَطَلَ عَلَى مَعْصِيَةٍ وحَرْبِي، وكافِر لِكَمَسْجِدٍ، أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَناتِهِ، أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ، أَوْ جُهلَ سَبْقُهُ لِدَيْن إنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكِ، أَوْ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَهُ، أَوْ لَمْ يَحُزُّهُ كَبِيرٌ وُقِفَ عَلَيْهِ ولَوْ سَفِيهَا أَوْ وَلِيُّ صَغِيرٍ، أَوْ لَمْ يُخَلُّ بَيْنَ النَّاسِ وبَيْنَ كَمَسْجِدٍ قَبْلَ فَلَسِهِ ومَوْتِهِ ومَرْضِهِ، إِلَّا لِمَحْجُورِهِ إِذَا أَشْهَدَ، وصَرَفَ الغَلَّةَ لَهُ، أَوْ لَمْ تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَـرَضِ مَوْتِـهِ؛ إِلَّا مُعَقَّبًا خَـرَجَ مِـنْ ثُلُثِـهِ فَكَمِيراثِ لِلْوارثِ، كَثَلاثَةِ أَوْلادِ وأَرْبَعَةِ أَوْلادِ أَوْلادِ وَعَقَّبَهُ، وتَرَكَ أَمًّا وزَوْجَةً، فَيَدْخُلانِ فِيما لِلأَوْلادِ، وأَرْبَعَةُ أَسْباعِهِ لِوَلَدِ الوَلَدِ وَقُفٌّ، وانْتَقَضَ القَسْمُ بِحُدُوثِ وَلَدِ لَهُما، كَمَوْتِهِ عَلَى الأَصَحّ، لا الزَّوْجَةِ والأُمِّ فَيَدْخُلانِ، ودَخَلا فِيما زِيدَ لِلْوَلَدِ بِـ: «حَبَّسْتُ» و «وَقَفْتُ » إِنْ قارَنَهُ قَيْدُ أَوْ جِهَةٌ لا تَنْقَطِعُ، أَوْ لِمَجْهُولِ وإنْ حُصِرَ 🇃

ورَجَعَ إِنِ انْقَطَعَ لأَقْرَبِ نُقَراءِ عَصَبَةِ المُحَيِّسِ وامْرَأَةٍ لَـق

رُجِّلَتْ عَصَّبَ، فَإِنْ ضِاقَ قُدِّمَ البَناتُ، وعَلَى اثْنَيْنِ وبَعْلَهُما عَلَى الْنَيْنِ وبَعْلَهُما عَلَى الْفُقْراءِ نَصِيبُ مَنْ ماتَ لَهُمْ، إلَّا كَعَلَى عَشَرَةٍ حَياتَهُمْ فَيْمَلُكُ بَعْدَهُمْ، وفِي كَقَنْطَرَةٍ ولَمْ يُرْجَ عَوْدُها فِي مِثْلِها، وإلَّا وُقِفَ لَها، و«صَدَفَةٌ لِفُلانٍ» فَلَهُ، أَوْ «لِلْمَساكِينِ» فُرِقَ ثَمَنُها بالاجْتِهاد.

بِالاجتِهادِ.
ولا يُشْتَرَطُ التَّنْجِيزُ، وحُمِلَ فِي الإطْلاقِ عَلَيْهِ، كَتَسْوِيَةِ أَنْفَى
بِذَكْرِ، ولا التَّأْبِيدُ، ولا تَغْيِينُ مَصْرِفِهِ، وصُرِفَ فِي غالِب، وإلّا
فالفُقراءُ، ولا قَبُولُ مُسْتَحِقِّهِ إلّا المُعَيِّنَ الأَهْلَ، فَإِنْ رَدَّ فَكَمُنْقَطِعٍ
واتَّبِعَ شَرْطُهُ إِنْ جازَ؛ كَتَخْصِيصِ مَذْهَبِ أَوْ ناظِرٍ، أَوْ تَبْدِقَةِ
فُلانِ بِكَذَا وإِنْ مِنْ عَلَّةِ ثَانِي عام إِنْ لَمْ يَقُلْ: «مِنْ عَلَّةِ كُلِ عامٍ»
أَوْ أَنَّ مَنِ احْتَاجَ مِنَ المُحَبَّسِ عَلَيْهِ باعَ، أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ قاضِ
أَوْ فَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ أَوْ لِوارِثِهِ، كَرْعَلَى وَلَدِي» ولا وَلَدَ لَهُ، لا شَرْطُ
إضلاحِهِ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ، كَأَرْضِ مُوظَّفَةٍ إلّا مِنْ عَلَّتِها عَلَى
الأَصَحَ، أَوْ عَدَى مُسْتَحِقِّهِ، كَأَرْضِ مُوظَّفَةٍ إلّا مِنْ عَلَّتِها عَلَى
الأَصَحَ، أَوْ عَدَى مُسْتَحِقِّهِ، كَأَرْضِ مُوظَّفَةٍ إلّا مِنْ عَلَّتِها عَلَى

وأُخُرِجَ السَّاكِنُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِلْشُكْنَى إِنْ لَمْ يُصْلِحْ لِتُكْرَى لَهُ. وأُنْفِقَ فِي فَرَسِ لِكَفَرْدٍ مِنْ بَيْتِ المالِ، فَإِنْ عُدِمَ بِيعَ وعُدِّضَ بِهِ سِلاحٌ كَما لَوْ كَلِبَ. وبِيعَ ما لا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ خَيْرِ عَقارٍ فِي مِثْلِهِ أَوْ شِفْصِهِ، كَأَنْ ٱتْلَفَ، وفَضْلُ الذُّكُورِ وما كَبِرَ مِنَ الإناثِ فِي إناثِ؛ لا عَقارٌ وإِنْ خَرِبَ ونُقْضٌ ولَوْ بِغَيْرِ خَرِبٍ؛ إلّا لِتَوْسِيعِ كَمَسْجِدٍ ولَوْ جَبْرًا، وأُمِرُوا بِجَعْلِ ثَمَنِهِ لِغَيْرِهِ شَ

ومَنْ هَدَمَ وَقْفًا فَعَلَيْهِ إعادَتُهُ.

وتَناوَلَ «الذَّرِيَّةُ» و«وَلَدِي فُلانٌ وفُلانَهُ» أو «الذُّكُورُ والإناثُ وأَولادُهُمْ» الحافِلَة؛ لا «نَسْلِي» و«عَقِبِي» و«وَلَدِي» و«وَلَدِي» و«وَلَدِي» و«وَلَدِي» و«اَوْلادُ أَوْلادِي» و«اَبْثِي » و«اَبْتِي يَبْيَ» وفِي ولَدِي» و«اَوْلادُ أَوْلادِي» و«الإِنْقَى، و«بَبْي يَبْيَ» وفِي «وَلَدِي ووَلَدِهِمْ» قَوْلانِ، و«الإِنْوَةُ» الأُنْفَى، و«رِجالُ إِنْوَتِي وِسَاؤُهُمُ» الصَّغِيرَ، و«اَبْنِي أَبِي» إِنْوَتَهُ الذُّكُورَ وأَوْلادَهُمْ، و«الِي وِ«اللِي ووالدَّهُ ومُعْتَقَ وها أَوْلادَهُمْ، و«اللهِ » المُعْتَقُ وولَدَهُ ومُعْتَقَ أَوْلِدِي» و«مَوالِيهِ» المُعْتَقَ وولَدَهُ ومُعْتَقَ أَوْلِدِي وولَدَهُ ومُعْتَقَ وَلَدَهُ ومُعْتَقَ وَولَدَهُ ومُعْتَقَ وَولَدَهُ ومُعْتَقَ وَالْدَهُ ومُعْتَقَ وَالْدَهُ وَمُعْتَقَ وَولَدَهُ وَمُعْتَقَ وَالْدَهُ وَمُعْتَقَ وَالْدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَولَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَدَهُ وَمُعْتَقَ وَلَا فَعُمْ لَا لِلْسِيتِينَ، وإلَا فَضَيْحُ وَهُولَهُ لِللِسِيتِينَ، وإلَّا فَضَيْحُ وهُمِ اللَّهُ وَكُولًا فَضَيْحُ وَهُمُ لَلْلِسَتِينَ، وإلَا فَضَيْحُ وهُمِلَ الأُنْتَى كَالأَرْمَلِ عَلَى المُعْتَقِ وَلَدَهُ لِلْلِسَتِينَ، وإلَا فَضَيْحُ وهُمِلَ الأُنْتَى كَالأَرْمَلُ عَلَى الْمُعْتَقُ وَقُولُهُ اللّهِ فَعَلَى لِللّهِ الْمُعْتَقُ وَلَا فَضَيْحُ وَهُمُ لَا الْأَنْتَى كَالأَرْمَلُ عَلَى الْمُعْتَقَ وَلَا فَضَيْحُ وَهُمُ الْأَنْمُ عَلَى الْمُعْتَقُ وَلَولَا فَضَاهُ اللّهُ الْمُعْتَقُ وَلَا فَضَيْحُ وَهُمُ اللّهُ الْمُعْتَقُ وَلَا فَضَاهُ اللّهُ وَلَا فَلَا فَعَلَالُولِهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا فَلَا فَلَا فَلَا لَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

والمِلْكُ لِلْواقِفِ لَا الغَلَّةُ؛ فَلَهُ ولِوارِثِهِ مَنْعُ مَنْ يُرِيدُ إضلاحَهُ. ولا يُفْسَخُ كِراؤُهُ لِزِيادَةٍ، ولا يُقْسَمُ إِلَّا ماضٍ زَمَنُهُ. وأَكْرَى ناظِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيِّنٍ كَالسَّنَتَيْنِ، ولِمَنْ مَرْجِعُها لَهُ كَالعَشْرِ.

وإِنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ فَماتَ ولَمْ يُبَيِّنْ فَهُوَ وَقْفٌ.

وَعَلَى مَنْ لا يُحاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى ٰقَوْمُ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يُمَتِّنَّهُمْ فَضَّلَ المُوَلَّى أَلْمَلَ الحاجَةِ والعِيالِ فِي غَلَّةٍ وسُكُنَى. ولَمْ يُخْرَجُ ساكِنٌ لِغَيْرِهِ إِلّا بِشَرْطِ أَوْ سَفَرِ انْقِطاعِ أَوْ بَعِيدِ ﷺ

بابُ [في المبة]

الهِبَةُ: تَمْلِيكَ بِلا عِوَضِ ولِقُوابِ الآخِرَةِ صَدَقَةٌ وصَحَتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكِ يُنْقَلُ مِمَّنْ لَهُ تَبَرُّعٌ بِها، وإِنْ مَجْهُولًا أَوْ كَلْبَا ودَيْنًا، وهُوَ إِبْراءٌ إِنْ وُهِبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وإلّا فَكَالرَّهْنِ ورَهْنَا لَمْ يُقْبَضْ وهُوَ إِبْراءٌ إِنْ وُهِبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وإلّا فَكَالرَّهْنِ ورَهْنَا لَمْ يُقْبَضْ وأَيْسَ رِهَبُهُ، وإلّا قُضِيَ بِفَكِّهِ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِمَا يُعَجَّلُ، وإلّا بَقِي لِبَعْدِ الأَجْلِ، بِصِيغَةٍ أَوْ مُفْهِمِها، وإِنْ بِغِعْلِ كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ؛ وإلا بِ«النِنِ» مَعَ قَوْلِهِ: «دارَهُ» وحِيزَ وإِنْ بِلا إذْنِ، وأَجْبِرَ عَلَيْهِ.

و بَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ لِدَيْنِ مُحِيطٍ، أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وحازَ، أَوْ أَعْتَقَ الواهِبُ أَوِ اسْتَوْلَدَ ولا قِيمَةَ، أَوِ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةٌ أَوْ أَرْسَلَها ثُمَّ مات، أوِ المُعَيَّنَةُ لَهُ إِنْ لَمْ يُشْهِدُ؛ كَأَنْ دَفَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمالِ وَلَمْ تُشْهِدُ ۞ لا إِنْ بَاعَ وَاهَبٌ قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ، وَإِلَّا فَاللَّمَنُ لِلْمُعْطِي -رُويَتْ بِفَتْحِ الطّاءِ وكَسْرِهَا- أَوْ جُنَّ أَوْ مَرِضَ وَالتَّصَلا بِمَوْتِهِ، أَوْ وَهَبَ لِمُودَعِ ولَمْ يَقْبَلُ لِمَوْتِهِ.

وصَحَّ إِنْ قَبْضَ لِيَتَرَوَّى، أَو جَدَّ فِيهِ أَوْ فِي تَزْكِيةِ شَاهِدِهِ، أَوْ أَعْتَى أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ وأَعْلَنَ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ بِهَا إِلّا بَعْدَ مَوْتِهِ، وحَوْزُ مُخْدَمِ ومُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا ومُودَعٍ إِنْ عَلِمَ؛ لا غاصِبٍ ومُثْرَتَهِنِ ومُسْتَأْجِرٍ إِلّا أَنْ يَهَبَ الإجازة، ولا إِنْ رَجَعَتْ إلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ بِأَنْ آجَرَها أَوْ أَرْفَقَ بِها؛ بِخِلافِ سَنَةٍ، أَوْ رَجَعَ مُخْتَفِينا أَوْ ضَيْفًا فَماتَ.

وهِبَهُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلآخَرِ مَتَاعًا، وهِبَهُ زَوْجَةٍ دَارَ سُكُنَاهَا لِزَوْجِهَا لَا الْعَكْسُ، ولا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَحْجُورِهِ؛ إِلَّا مَا لا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَلَوْ خَتَمَ عَلَيْهِ، ودارَ سُكُنَاهُ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ أَقَلَها فِيكُرِيَ لَهُ الأَكْثَرَ، وإِنْ سَكَنَ النِّضْفَ بَطَلَ فَقَطْ، والأَكْثَرَ بَطلَ الجَمِيعُ عَلَى الجَمِيعُ عَلَى الجَمِيعُ عَلَى الجَمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَيْهِا الْجَمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَى الْتَحْمِيعُ عَلَيْهُ اللّهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ

وجَازَتِ الخَمْرَى كَـ: «أَعْمَرْتُكَ» أَوْ «وَارِثَكَ» ورَجَعَتْ لِلْمُعَمِّرِ أَوْ وَارِثِهِ، كَـ: «حُبُسٍ عَلَيْكُما وهُوَ لآخِرِكُما مِلْكُا» لا الرُّقْبَى كَذَوَيْ دارَيْنِ قالا: «إِنْ مُتَّ قَبْلِي فَهُما لِي وإلَّا فَلَكَ»

كَهِبَةِ نَخْلِ واسْتِثْنَاءِ ثَمَرَتِها سِنِينَ والسَّقْيُ عَلَى المَوْهُوبِ لَهُ، أَوْ فَرَسِ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ ويُنْفِقُ عَلَيْهِ المَدْفُوعُ لَهُ، ولا يَبِيعُهُ لِبَعْدِ الأَجَل.

ولِللَّابِ اغتِصارُها مِنْ وَلَدِهِ، كَأَمَّ فَقَطْ وَهَبَتْ ذَا أَبِ وإِنْ مَجْنُونًا، وَلَوْ تَيَتَّمَ عَلَى المُخْتَارِ إِلَّا فِيما أُرِيدَ بِهِ الآخِرَةُ كَصَدَقَةٍ بِلاَ شَرَطٍ إِنْ لَمَ تَقُتُ لا بِحَوالَةِ سُوقٍ؛ بَلْ بِزَيْدِ أَوْ نَقْصٍ، ولَمْ يُلاَ شَرْطٍ إِنْ لَهَا، أَوْ يَطَأْ تَيِبًا أَوْ يَمْرَضْ كَواهِبٍ؛ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْوالِ، أَوْ يَوْولَ المَرَضُ عَلَى المُخْتَار
عَلَى هَذِهِ الْأَحْوالِ، أَوْ يَرُولَ المَرَضُ عَلَى المُخْتَار
عَلَى هَذِهِ الْأَحْوالِ، أَوْ يَرُولَ المَرَضُ عَلَى المُخْتَار
عَلَى المُخَتَار
عَلَى المُخْتَار
عَلَى المُخْتَارِ
عَلَى المُخْتَارِ
عَلَى المُخْتَارِ
عَلَى الْمُحْتَارِ
عَلَى الْمُوالِ الْمُوتِ
عَلَى الْمُوتَالِ الْمُوتِ الْمُوتِ
عَلَى الْمُحْتَارِ
عَلَى الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ
عَلَى الْمُوتِ الْمُحْوالِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُوتِ الْمُؤْتِ الْمُوتِ الْمُؤْتِولِ الْمُوتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِولِ الْمُؤْتِولُ الْمُؤْتِولِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ

وكُرِهَ تَمَلُّكُ صَـدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيراثٍ، ولا يَوْكَبُهـا أَوْ يَأْكُلُ مِـنْ غَلَّتِهه وهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الابْنُ الكَبِيرُ بِشُرْبِ اللَّبَنِ؟ تَأْوِيلانِ. مُنْذُكُ مَا الْمَسَانِةُ مِنْنَا

ويُنْفِقُ عَلَى أَبِ افْتَقَرَ مِنْها.

وتَقْوِيمُ جَارِيَةٍ أَوْ عَبْدٍ لِلضَّرُورَةِ، ويُسْتَقْصى.

وجازَ شَرْطُ النَّوابِ، وَلَزِمَ بِتَغْيِينِهِ، وصُدِّقَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضِدِّهِ وَإِنْ لِعُرْسٍ، وهَـلْ يَحْلِفُ؟ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ؟ تَأْوِيلَانِ، فِي غَيْرِ المَسْكُوكِ إِلَّا لِشَرْطٍ، وهِبَهُ أَحَدِ الرَّوْجَيْنِ لِلاَّخِرِ، ولِقادِم عِنْدَ قُدُومِهِ، وإِنْ فَقِيرًا لِغَنِيِّ، ولا يَأْخُذُ هِبَتَهُ وإِنْ فَقِيرًا لِغَنِيِّ، ولا يَأْخُذُ هِبَتَهُ وإِنْ فَقِيرًا لِغَنِيِّ، ولا يَأْخُذُ هِبَتَهُ وإِنْ فَقِيرًا لِغَنِيٍّ، ولا يَأْخُذُ هِبَتَهُ وإِنْ فَقِيرًا لِغَنِيٍّ،

وَلَزِمَ وَاهِبَهَا لَا الْمَوْهُوبَ لَهُ القِيمَةُ إِلَّا لِفَوْتٍ بِزَيْدٍ أَوْ تَقْصِ، ولَهُ مَنْعُهَا حَتَّى يَقْبَضَهُ.

وأَثِيبَ مَا يُقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ وإِنْ مَعِيبًا؛ إلَّا كَحَطَبٍ فَلا يَلْزَمُهُ نَبُولُهُ.

ولِلْمَأْذُونِ ولِلاَّبِ فِي مالِ وَلَدِهِ الهِبَةُ لِلثَّوابِ.

وإِنْ قالَ: «دارِي صَدَقَةٌ» بِيَمِينِ مُطْلَقًا أَوْ بِغَيْرِها وَلَمْ يُعَيِّنُ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ، بِخِلافِ المُعَيِّن، وفِي مَسْجِدٍ مُعَيِّنِ قَوْلانِ.

وقُضِيَ بَيْنَ مُسْلِمٍ وذِمِّيٍ فِيها بِحُكْمِنا 📺

بابُ [في اللُّقَطَة]

اللَّقَطَةُ: مَالٌ مَعْضُومٌ عَرَضَ لِلضَّياعِ وَإِنْ كَلْبَا وَفَرَسًا وَحِمارًا وَرُمَّا وَحِمارًا وَرُدًّ بِمَعْرِفَةِ مَشْدُودٍ فِيهِ وَعِدَدِهِ بِلا يَمِينٍ، وَقُضِيَ لَهُ عَلَى ذِي العَدَدِ والوَزْنِ، وإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ أَوَّلٍ ولَمْ يَبِنْ بِها حَلَفا وَقُسِمَتْ؛ كَنَيْتَتَيْنِ لَمْ يُؤَرِّخا، وإلَّا فَلِلأَقْدَمِ.

ولا ضَمانَ عَلَى دافِع بِوَصْفٍ وإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ لِغَيْرِهِ.

واسْتُؤْنِيَ فِي الواحِدَةِ إِنْ جَهِلَ غَيْرَها؛ لا غَلِطَ عَلَى الأَظْهَرِ، ولَمْ يَضُرَّ جَهْلُهُ بِقَدْرِهِ.

ووَجَبَ أَخْذُهُ لِخَوْفِ خائِنِ؛ لا إنْ عَلِمَ خِيانَتَهُ هُوَ فَيَحْرُمُ،

و إِلَّا كُرِهَ عَلَى الأَحْسَنِ وتَغرِيفُهُ سَنَةً ولَوْ كَدَلُو لا تَافِهَا بِمَطَانَِّ طَلَبِها بِكَالِهِ اللهِ اللهُ الله

ودُفِعَتْ لِحَبْرِ إِنْ وُجِدَتْ بِقَرْيَةِ ذِمَّةٍ.

ولَهُ حَبْسُها بَعْدَهُ أَوِ التَّصَدُّقُ أَوِ التَّمَلُّكُ -ولَوْ بِمَكَّةَ- ضامِنًا فِيهِما، كَنِيَّةِ أَخْذِها قَبْلَها ورَدِّها بَعْدَ أَخْذِها لِلْحِفْظِ، إلَّا بِقُرْبٍ فَتَأْوِيلانِ، وذُو الرِّقِّ كَذَلِكَ، وقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ.

وإِنْ باعَها بَعْدَها فَما لِرَبِّها إِلَّا النَّمَنُ؛ بِخِلافِ ما لَوْ وَجَدَها بِيَدِ المِسْكِينِ أَوْ مُبْتاعِ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُها، ولِلْمُلْتَقِطِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتُها، إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِها عَنْ نَفْسِهِ.

وإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نِيَّةِ تَمَلُّكِها فَلِرَبِّها أَخْذُها أَوْ قِيمَتِها 📺

ووَجَبَ لَقْطُ طِفْلٍ نُبِذَ كِفايَةً وحَضانَتُهُ ونَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَيْءِ؛ إِلَّا أَنْ يَعْلِكَ كَهِبَةٍ، أَوْ يُوجَدَ مَعَهُ أَوْ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ رُقْمَةٌ، ورُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا، والقَوْلُ لَهُ أَنْهُ لَمْ يُنْفِقْ حِسْبَةً.

وهُوَ حُرُّ ووَلاقُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وحُكِمَ بِإِسْلامِهِ فِي قُرَى المُسْلِمِينَ؛ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ إِنِ الْتَقَطَةُ مُسْلِمٌ، وإِنْ فِي قُرَى الشِّرْكِ فَمُشْرِكٌ.

ولَمْ يُلْحَقْ بِمُلْتَقِطِهِ ولا غَيْرِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بِوَجْهِ.

ولا يَرُدُهُ بَعْدَ أَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِيَرْفَعَهُ لِلْحاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلُهُ،

والمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ 🏚

وَقُدِّمَ الأَسْبَقُ ثُمَّ الأَوْلَى، وإلَّا فالقُرْعَةُ، ويَنْبَغِي الإشْهادُ. ولَيْسَ لِمُكاتَبٍ ونَحْوِهِ الْتِقاطُّ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ.

ونُزعَ مَحْكُومٌ بِإِسْلامِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

ونُدِّبَ أَخْذُ آلِِقِ لِمَنْ يَغْرِفُ، وَإِلَّا فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَهُ لِلإَمَامِ، ووُقِفَ سَنَةً ثُمَّ بِيعَ ولا يُهْمَلُ، وأَخَذَ نَفَقَتَه، ومَضَى بَيْعُهُ وإِنْ قَالَ رَبُّهُ: «كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ» ولَهُ عِنْقُهُ وهِبَتُهُ لِغَيْرِ ثُوابٍ، وثُقامُ عَلَيْهِ الحُدُودُ، وضَمِنَهُ إِنْ أَرْسَلُهُ إِلَّا لِخَوْفٍ مِنْهُ، كَمَن اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ الحُدُودُ، وضَمِنَهُ إِنْ أَرْسَلُهُ إِلَّا لِخَوْفٍ مِنْهُ، كَمَن اسْتَأْجَرَهُ

فِيما يَعْطَبُ فِيهِ؛ لا إِنْ أَبَقَ مِنْهُ وإِنْ مُرْتَهَنَا، وحَلَفَ، واسْتَحَقَّهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ ويَمِينِ، وأَخَلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلّا دَعْواهُ إِنْ صَدَّقَهُ، ولِيُرْفَعُ لِلإِمامِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحِقَّهُ إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمُهُ.

وإِنْ أَتَى رَجُلٌ بِكِتابٍ قاضٍ أَنَّهُ قَدْ شُهِدَ عِنْدِي أَنَّ صاحِبَ كِتابِي هَذا فُلانٌ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ ووَصَفَهُ؛ فَلْيُدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ﴿

الحزب الخامس والثلاثون

(وفيه تسعة أقفاف)

بابُ [ف الأقضية]

أَهْلُ القَضاءِ عَدْلٌ ذَكَرٌ فَطِنٌ مُجْتَهِدٌ إِنْ وُجِدَ، وإِلَّا فَأَمْثَلُ مُقَلِّدٍ -وزِيدَ لِلإمامِ الْأَعْظَمِ قُرَشِيٍّ- ِفَحَكَمَ بِقَوْلِ مُقَلَّدِهِ.

ونَفَذَ حُكُمُ أَعْمَى وأَبْكَمَ وأَصَمٍّ، ووَجَبَ عَزِّلُهُ.

وَلَـزِمَ الْمُتَعَيِّنَ أَوِ الخَـائِفَ فِئْنَـةٌ إِنْ لَـمْ يَتَـوَلَّ أَوْ ضَـياعَ الحَـقِّ القَّبُولُ والطَّلَبُ، وأُجْبِرَ وإِنْ بِضَرْبٍ، وإلَّا فَلَهُ الهَرَبُ وإِنْ عُتِنَ. وحَرُمَ لِجاهِلِ وطالِبِ دُنْيا.

ونُدِبَ لِيُشْهِرَ عِلْمَهُ؛ كَوَرِعٍ غَنِي حَلِيمٍ نَزِهٍ نَسِيبٍ مُسْتَشِيرٍ، بِلا دَيْنٍ وحَدٍّ وزاثِدٍ فِي الدَّهاءِ وبِطَانَةِ سُوءٍ، ومَنْحُ الرّاكِبِينَ مَعَهُ والمُصاحِبِينَ لَهُ، وتَخْفِيفُ الأَعُوانِ، واتِّخاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ بِما يُقالُ فِي سِيرَتِهِ وحُكْمِهِ وشُهُودِهِ، وتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ؛ إِلَّا فِي مِثْلِ: «اتَّق اللَّه فِي أَمْرِي» فَلْيَرْفُقْ به.

ُ وَلَمْ يَسْتَخْلِفُ إِلَّا لِوُسْعِ عَمَلِهِ فِي جِهَةٍ بَعُدَثُ مَنْ عَلِمَ ما اسْتُخْلِفَ فِيهِ، وانْعَزَلَ بِمَوْتِهِ، لا هُوَ بِمَوْتِ الأَمِيرِ ولَوِ الخَلِيفَةَ.

ولا تُقْبَلُ شَهادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا 🗬

وجازَ تَعَدُّدُ مُسْتَقِلِّ أَوْ خَاصِ بِنَاحِيَةِ أَوْ نَوْعِ وَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ رَسُولُهُ، وإلّا أُقْرِعَ كَالادِّعاءِ، وتَحْكِيمُ غَيْرِ خَصْم وجاهِلٍ وكافِرٍ وغَيْرِ مُمَيِّزٍ فِي مالٍ وجَرْحٍ؛ لا حَدِّ ولِعانِ وقَتْلِ ووَلاءٍ ونَسَبٍ وطَلاقٍ وعِثْقٍ، ومَضَى إنْ حَكَمَ صَوابًا وأُدِّبَ.

وفي صَبِيِّ وعَبْدٍ وامْرَأَةٍ وفاسِقٍ: ثالِثُهَا إِلَّا الصَّبِيِّ، ورابِعُها إِلَّا وفاسِقٌ.

وضَرْبُ خَصْمٍ لَدً.

وعَزْلُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَـمْ يَنْبَـغِ إِنْ شُـهِرَ عَـذَلَا بِمُجَـرَّدِ شِـكِيَّةٍ، ولْيَبَرَّأُ عَنْ غَيْرِ سُخْطِ.

وخَفِيفُ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ؛ لا حَدٌّ، وجَلَسَ بِهِ بِغَيْرِ عِيدٍ، وقُدُومِ حاجٍّ وخُرُوجِهِ، ومَطَرٍ ونَحْوِهِ.

واتِّخاذُ حاجِبٍ وبَوّابٍ.

وبَدَأَ بِمَحْبُوسٍ، ثُمَّ وَصِيِّ ومالِ طِفْلِ ومُقامٍ، ثُمَّ ضالِّ، ونادَى بِمَنْعِ مُعامَلَةِ يَتِيمٍ وسَفِيهٍ، وزَفْعِ أَمْرِهِما إلَيْهِ، ثُمَّ فِي الخُصُومِ.

وَرَثَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا شَرْطًا كَفَزَكِّ، واخْتارَهُما، والمُتَرْجِمُ مُخْبِرٌ كَالمُحَلِّفِ هَ وَشُهُودًا وَلَمْ يُفْتِ كَالمُحَلِّفِ هَ وَشُهُودًا وَلَمْ يُفْتِ فِي خُصُومَةٍ، وَلَمْ يَشْتَرِ بِمَجْلِسِ قَضائِهِ؛ كَسَلَفٍ وقِراضٍ وإبضاعٍ وخُضُورِ ولِيمَةٍ إلّا النِّكاحُ؛ وقَبُولُ هَدِيَّةٍ ولَوْ كَافَأَ عَلَيْها، إلّا مِنْ قَريب.

وفِي هَدِيَّةِ مَنِ اعْتَادَهَا قَبَلَ الوِلايَةِ، وكَرَاهَةِ حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَّكِئًا، وإلْزامِ يَهُودِيِّ حُكْمًا بِسَنْتِهِ، وتَحْدِيثِهِ بِمَجْلِسِهِ لِضَجَرٍ، ودَوامِ الرّضا فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ: قَوْلانِ.

ولا يَحْكُمُ مَعَ ما يُدْهِشُ عَنِ الفِكْرِ ومَضَى.

وعَزَّرَ شَاهِدًا بِزُورٍ فِي المَلَإِ بِنِداءٍ، وَلَا يَخْلِقُ رَأْمَهُ أَوْ لِحْيَقَهُ، وَلا يَخْلِقُ رَأْمَهُ أَوْ لِحْيَقَهُ، وَلا يُسَخِّمُهُ، ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ؛ وإِنْ أَدَّبَ التَّاثِبَ فَأَهْلُ ومَنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتِ أَوْ شَاهِدٍ؛ لا بِد: «شَهِدْتَ بِباطِلٍ» كَلِخَصْمِهِ «كَذَبْتَ».

ولِيُسَوِّ بَيْنَ الخَصْمَيْنِ وإِنْ مُسْلِمًا وكافِرًا وقُدِّمَ المُسافِرُ وما يُخْشَى فَواتُهُ، ثُمَّ السّابِقُ، قالَ: «وإِنْ بِحَقَّيْنِ بِلا طُولِ» ثُمَّ أُقْرِعَ. وينْبَغِي أَنْ يُفْرِدَ وَقْتَا أَوْ يَوْمَا لِلنِّسَاءِ كَالْمُفْتِي وَالْمُلْدِسِ وَ وَأُمِرَ مُدَّعِ بَجَرَدَ قَوْلُهُ عَنْ مُصَدِّقِ بِالكَلامِ، وإلاّ فَالجالِب، وإلاّ أُقْرِعَ فَيَدَّعِي بِمَعْلُومِ مُحَقَّقِ، قالَ: «وكذا شَيْءً» وإلاّ لَمْ تُسْمَعْ كَ: «أَظُنُ» وكفاه: «بِعثُ» و«تَزَوَّجثُ» وحُمِلَ عَلَى الطَّحِيحِ، وإلاّ فَلْيَسْأَلُهُ الحاكِمُ عَنِ السَّبَبِ، ثُمَّ مُدَّعَى عَلَيْهِ تَرَجَّعَ قَوْلُهُ بِمَعْهُودٍ أَوْ أَصْلٍ بِجَوابِهِ إِنْ خَالَطَهُ بِدَيْنِ أَوْ تَكُرُّدِ بَيْعٍ، وإنْ بِشَهادَةِ امْرَأَةٍ لا بِبَيْنَةٍ جُرِحَتْ؛ إلّا الصائِعَ والمُتَّهَمَ والضَّيْفَ وفِي مُعَيْنٍ، والوَدِيعَة عَلَى أَهْلِها، والمُسافِرَ عَلَى رُفْقَتِه، ودَعْوَى مِريضِ أَوْ بائِع عَلَى حاضِرِ المُزايَدَةِ.

فَإِنْ أَقَرُّ فَلَهُ الإِشْهَادُ عَلَيْهِ، ولِلْحَاكِمِ تَنْبِيهُهُ عَلَيْهِ، وإِنْ أَنْكَرَ قَالَ: «أَلَكَ بَيِّنَةً؟» فَإِنْ نَفاها واسْتَخْلَفُهُ فَلا بَيِّنَةَ إِلَّا لِعُذْرٍ؛ كَنِسْيانٍ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا أَوْ مَعَ يَمِينِ لَمْ يَرَهُ الأَوْلُ.

وَلَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُخَلِّفُهُ أَوْلًا، قالَ: «وكَذَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِفِسْقِ شُهُودِهِ» 📾 وأَخَذَرَ إِلَيْهِ بِ: «أَبَقِيَتْ لَك حُجَّةٌ؟».

ونُدِبَ تَوْجِيهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ؛ إلّا الشّاهِدَ بِما فِي المَجْلِسِ ومُوَجَّهَهُ ومُزَكِّيَ السِّرِ والـمُبَرِّزَ بِغَيْرِ عَداوَةٍ ومَنْ يُخْشَى مِنْهُ، وأَنْظَرَهُ لَها بِاجْتِهادِهِ، ثُمَّ حَكَمَ كَنْفِيها، ولْيُجِبْ عَنِ المُجَرِّح. ويُعَجِّزُهُ إِلَّا فِي دَمِ وحُبُسِ وعِنْقِ ونَسَبٍ وطَلاقِ، وكَتَبَهُ. وإِنْ لَمْ يُجِبْ حُبِسَ وأَدِّبَ، ثُمَّ حَكَمَ بِلا يَمِينِ.

ولَمُدَّعَى عَلَيْهِ الشَّوَالُ عَنِ السَّبَبِ، وَقَبِلَ نِسْيانُهُ بِلا يَمِينِ. وإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ المُعامَلَةَ فَالبَيِّنَةُ، ثُمَّ لا تُقْبَلُ بَيِّنَةٌ بِالقَضاءِ، بخِلافِ: «لا حَقَّ لَكَ عَلَىً».

وكُلُّ دَعْوَى لا تَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ فَلا يَمِينَ بِمُجَرَّدِها، ولا تُرَدُّ نِنِكاح.

وأَمْرَ بِالصَّلْحِ ذَوِي الفَصْلِ والرَّحِمِ، كَأَنْ خَشِيَ تَفاقُمَ الأَمْرِ. ولا يَحْكُمُ لِمَنْ لا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى المُخْتارِ ۞

ونُبِذَ حُكْمُ جاثِرٍ وجاهِلٍ لَمْ يُشاوِرْ، وإلَّا تُعُقِّبَ ومَضَى غَيْرُ الجَوْرِ.

ولا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ العَدْلِ العالِمِ.

ونَقَضَ وبَيْنَ السَّبَ مُطْلَقًا ما خالَفَ قاطِعًا أَوْ جَلِئَ قِياسٍ ا كَاسْتِسْعاءِ مُعْتَقِ وشُفْعَةِ جارٍ، وحُكْمِ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ بِشَهادَةِ كافِرٍ، أَوْ مِيراثِ ذِي رَحِمِ أَوْ مَوْلَى أَسْفَلَ، أَوْ بِعِلْمِ سَبَقَ مَجْلِسَهُ، أَوْ جَعْلِ بَنَّةٍ واحِدَةً، أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا فَأَخْطَأَ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ أَوْ كافِرَيْنِ أَوْ صَبِيِّيْنِ أَوْ فاسِقَيْنِ، كَأَحَدِهِما إلّا بِمالٍ فَلا يُرَدُّ إِنْ حَلَفَ، وإلَّا أُخِذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ.

وحَلَفَ فِي القِصاصِ خَمْسِينَ مَعَ عاصِبِهِ، وإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ.

وغَرِمَ شُهُودٌ عَلِمُوا، وإلَّا فَعَلَى عاقِلَةِ الإمامِ.

وفِي القَطْعِ حَلَفَ المَقْطُوعُ أَنَّهَا باطِلَةً.

ونَقَضَهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصْوَبُ، أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأْيِ مُقَلَّدِهِ ﷺ رَفَعَ الخِلافَ، لا أَحَلَّ حَرامًا.

ونَقْلُ مِلْكِ وفَسْخُ عَقْدٍ وتَقَوَّرُ نِكَاحٍ بِلا وَلِيِّ حُكْمٌ؛ لا: «لا أَجِيرُهُ» أَوْ أَفْتَى، ولَمْ يَتَعَدُّ لِمُماثِلٍ؛ بَلْ إِنْ تَجَدَّدَ فَالاَجْتِهادُ؛ كَفَسْخِ بِرَضْعِ كَبِيرٍ، وتَأْبِيدِ مَنْكُوحَةِ عِدَّةٍ، وهِي كَغَيْرِها فِي المُسْتَقَبَل.

ولا يَدْعُو لِصُلْحِ إِنْ ظَهَرَ وَجُهُهُ، ولا يَسْتَنِدُ لِعِلْمِهِ؛ إِلَّا فِي التَّغَدِيلِ وِالجَرْحِ كَالشُّهْرَةِ بِذَلِكَ أَوْ إِقْرارِ الخَصْمِ بِالعَدالَةِ.

وإِنْ أَنْكَرَ مَخْكُومٌ عَلَيْهِ إِقْرِارَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُفِدْهُ.

وإِنْ شَهِدا بِحُكْم نَسِيَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضاهُ.

وأَنْهَى لِغَيْرِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلِّ بِوِلاَيَتِهِ، وبِشَاهِدَيْنِ مُطْلَقًا، واغتَمَدَ عَلَيْهِما وإِنْ خَالُفا كِتابَهُ، ونُدِبَ خَتْمُهُ، ولَمْ يُفِدْ وَحْدَهُ، وأَدْيا وإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ، وأَفادَ إِنْ أَشْهَدَهُما أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ خَطُّهُ كَالْإِفْرَارِ ۞ ومَيَّزَ فِيهِ ما يتميَّزُ بِهِ مِنَ انسم وحِزْفَةٍ وغَيْرِهِما، فَنَقَّذَهُ الثَّانِي وبَنَى، كَأَنْ نُقِلَ لِخُطَّةٍ أُخْرَى، وإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ قَاضِيَ مِضْرٍ؛ وإلَّا فَلا، كَأَنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وإِنْ مَيِّتًا، وإِنْ لَمْ يُمَيِّزُ فَفِي إغدائِهِ أَوْ لا حَتَّى يُشْبَتُ أَحَدِيثَةُ قَوْلانِ.

والقَرِيبُ كَالحاضِرِ، والبَعِيدُ كَإِفْرِيقِيَّةَ يُقْضَى عَلَيْهِ بِيَمِينِ القَضاءِ، وسَمَّى الشُّهُودَ وإلَّا نُقِضَ، والعَشَرَةُ أو اليَوْمانِ مَعَ الخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَها فِي غَيْر اسْتِحْقاقِ العَقارِ.

وحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ غَائِبًا بِالصِّفَةِ كَدَيْنٍ.

وجَلَبَ الخَصْمَ بِخاتَمِ أَوْ رَسُولِ إِنْ كَانَ عَلَى مَسافَةِ العَدْوَى لا أَكْثَرَ، كَسِتِينَ مِيلًا إِلّا بشاهِدِ.

ولا يُزَوِّجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوِلايَتِهِ.

وهَـلُ يُـدَّعَى حَيْثُ المُدَّعَى عَلَيْهِ؟ وبِهِ عُمِـلَ، أوِ المُدَّعِي؟ وأُقِيمَ مِنْها.

وفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لِغائِبٍ بِلا وكالَةٍ تَرَدُّدُ 📾

بابُ [في الشَّمادات]

العَدْلُ: حُرِّ مُشلِمٌ عاقِلٌ بالغٌ، بِلا فِسْقِ وحَجْرٍ وبِدْعَةٍ وإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِتِي وقَدَرِيِّ، لَمْ يُباشِرْ كَبِيرَةُ أَوْ كَثِيرَ كَذِبِ أَوْ صَغِيرَةَ خِسَّةٍ وسَفَاهَةِ ولَعِبَ نَزدٍ، ذُو مُرُوءَةٍ بِتَرْكِ غَيْرِ لاَثِقِ مِنْ حَمَامٍ وَسَمَاعِ غِنَاءٍ وَدِبَاغَةٍ وحِياكَةٍ اخْتِيارًا وإدامَةِ شِطْرَنْج، وإِنْ أَعْمَى فِي قَوْلٍ أَوْ أَصَمَّ فِي فِعْلِ لَيْسَ بِمُغَفَّلٍ إِلَّا فِيما لَا يَلْبِسُ، ولا مُتَأْكِدِ القُرْبِ كَأْبٍ وإِنْ عَلا وزَوْجِهِما، ووَلَدٍ وإِنْ سَفَلَ كَبِنْتِ وَزَوْجِهما.

وشَهادَةُ ابْنِ مَعَ أَبِ واحِدَةٌ كَكُلِّ عِنْدَ الآخَرِ أَوْ عَلَى شَهادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ وَتُؤُوِّلَتْ وَ وَخُوِّهِ فِي غَيْرِ أَوْ حُكْمِهِ وَخِلافِهِ كَاجِيرٍ ومَوْلَى ومُلاطِفِ ومُفاوِضِ فِي غَيْرِ أَيْضًا - بِخِلافِهِ 6 كَاجِيرٍ ومَوْلَى ومُلاطِفِ ومُفاوِضِ فِي غَيْرِ مُفاوَضٍ إلا الْغَرِيبَ، بِ: «أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدُلٌ رِضًا» مِنْ فَطِنٍ عارِفٍ مَعْرُوفٍ إلاّ الغَرِيبَ، بِ: «أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدُلٌ رِضًا» مِنْ سُوقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ لا يُخْدَعُ مُعْتَمِدٍ عَلَى طُولِ عِشْرَةٍ وَ لا سَماعٍ مِنْ سُوقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ إلا لِيَعْدَرُ ووَجَبَتْ إِنْ تَعَيَّنَ كَجَرْحٍ إِنْ بَطَلَ حَقَّ، ونُدِبَ تَزْكِيةُ سِرِ مَعَها مِنْ مُتَعَدِّدٍ وإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الاسْمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَبِ وَلِي اللهُ وَيَ الاسْمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَببَ وَلِي الْمُولِ عِشْرَةٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الاسْمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرِ السَببَ وَلِي اللهُ وَلَى الْمُولِ عِلْمَ اللهُ عَلَى الاَحْتِفَاءِ بِالتَّزْكِيةِ إِنْ اللهُ وَلَى تَرَدُّدَ، وبِخِلافِها لأَحَدِ ولَدَيْهِ عَلَى الاَخْرِ أَوْ أَبَوَيْهِ إِنْ لَمْ وَلَكَهُ عَلَى الاَخْرِ أَوْ أَبَويْهِ إِنْ لَمْ يَظْهُرْ مَيْلٌ لَهُ لَهُ لَهُ الْمَدِ ولَدَيْهِ عَلَى الاَخْرِ أَوْ أَبَويْهِ إِنْ لَمْ يَطَهُرْ مَيْلٌ لَهُ لَهُ إِلَيْهِ الْمُعْدِ الْوَلَى تَرَدُّدَ، وبِخِلافِها لأَحَدِ ولَدَيْهِ عَلَى الاَخْرِ أَوْ أَبَوَيْهِ إِنْ لَمْ الْهُولُ مَيْلُ لَهُ لَمْ الْهُ فَلَى الْهُ عَلِي لَهُ لَهُ لَا لَهُ لَهُ اللْهُ وَلَهُ لَهُ لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الْهِ الْهُ لَهُ لَمُ اللّهُ الْهُ لَهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ الْهِ الْهُ لَهُ الْهُ لَهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى الْهُ لَالْهُ لَعْمُ اللّهُ الْمُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَهُ اللْهُ اللّهُ الْهُ لَهُ اللْهُ الْمُؤْمِلُ لَلْهُ اللْهُ لَا لَا لَمْ لَا لَهُ لَلْهُ اللْهُ الْهُ الْمُ اللْهُ الْمُ لَا لَهُ لَهُ الْهُ السُلِي الْمُؤْمِلِ اللْهُ الْمُؤْمِلِ اللْهُ الْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُ الْمُؤْمِلُولُ اللْهُ الْمُؤْمِلُ اللْهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِل

ولا عَدُقٌ ولَوْ عَلَى ابْنِهِ أَوْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، ولْيُخْبِرْ بِهَا، كَقَوْلِهِ

بَغدَها: «تَتَّهِمُنِي وتُشَبِّهُنِي بِالمَجانِينِ» مُخاصِمًا لا شاكِيًا ﴿
وَاغْتَمَدَ فِي إغسارٍ بِصُحْبَةٍ وقَرِينَةِ صَبْرٍ ضُرِّ، كَضَرَرِ الزَّوْجَيْنِ.
ولا إنْ حَرَصَ عَلَى إزالَةِ نَقْصِ فِيما رُدَّ فِيهِ لِفِسْقِ أَوْ صِبًا أَوْ
رِقٍ، أَوْ عَلَى التَّأْسِي كَشَهادَةِ وَلَدِ الزِّنا فِيهِ أَوْ مَن حُدَّ فِيما حُدَّ فِيهِ.

ولا إنْ حَرَصَ عَلَى القَبُولِ كَمْخَاصَمَةِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، أَوْ شَهِدَ وحَلَفَ، أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الآدَمِيِّ، وفِي مَحْضِ حَـقِّ اللَّهِ تَجِـبُ المُبـادَرَةُ بِالإمْكـانِ إِنِ اسْتُدِيمَ تَحْرِيمُهُ؛ كَعِثْقٍ وطَلاقٍ ووَقْفٍ ورَضاع، وإلَّا خُيِّرِ كَالزِّنَا؛ بِخِلافِ الجزصِ عَلَى التَّحَمُّلِ كَالمُخْتَفِي.

ولا إنِ اسْتُبْعِدَ كَبَدُويِّ لِحَضَرِيٍّ؛ بِخِلافِ إنْ سَمِعَهُ أَوْ مُرَّ بِهِ، ولا سائِلٍ فِي كَثِيرٍ؛ بِخِلافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلُ، أَوْ يَسْأَلِ الأَعْيانَ.

ولا إِنْ جَوَّ بِهَا نَفْعًا كَمَلَى مُوَرِّثِهِ المُحْصَنِ بِالزِّنا أَوْ قَتْلِ الْعَمْدِ؛ إِلَّا الْفَقِيرَ، أَوْ بِعِثْقِ مَنْ يُثَّهَمْ فِي وَلاثِهِ، أَوْ بِدَيْنِ لِمَدِينهِ؛ الْعَمْدِ؛ إِلَّا الْفَقِيرَ، أَوْ بِعِثْقِ مَنْ يُثَّهَمْ فِي وَلاثِهِ، أَوْ بِلَمَجْلِسِ فَي بِخِلافِ المُثْفِقِ لِلْمَثْفِقِ عَلَيْهِ، وشَهادَةٍ كُلِّ لِلآخَرِ وإِنْ بِالمَجْلِسِ فَ والقافِلَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِ فِي حِرابَةٍ؛ لا المَجْلُوبِينَ إِلَّا كَمِشْرِينَ؛ ولا مَنْ شَهِدَ لَهُ بِكَثِيرٍ، ولِغَيْرِهِ بِوَصِيَّةٍ، وإلَّا قُبِلَ لَهُما.

ولا إنْ دَفَعَ كَشَهَادَةِ بَعْضِ العاقِلَةِ بِفِسْقِ شُهُودِ القَتْلِ، أو

المُدانِ المُغسِرِ لِرَبِّهِ، ولا مُفْتِ عَلَى مُسْتَفْتِيهِ إِنْ كَانَ مِمَا يُتَوَّى فِيهِ، وإلَّا رَفَعَ.

ولا إنْ شَهِدَ بِاسْتِخْقَاقٍ، وقالَ: «أَنَا بِغَتُهُ لَهُ».

ولا إِنْ حَدَثَ فِسْتٌ بَعْدَ الأَداءِ؛ بِخِلافِ تُهْمَةِ جَرِّ ودَفْعٍ وعَدارَةٍ.

ولا عالِم عَلَى مِثْلِهِ.

ولا إِنْ أَخَذَ مِنَ العُمَّالِ أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ؛ بخِلافِ الخُلَفاءِ.

ولا إِنْ تَعَصَّبَ كَالرِّشْـوَةِ، وتَلْقِـينِ خَصْـمٍ، ولَعِـبِ نَيْـرُوزِ، ومَطْلٍ، وحَلِفٍ بِطَلاقٍ وعِثْقٍ.

وبِمَجِيءِ مَجْلِسِ القاضِي ثَلاقًا، وتِجارَةٍ لأَرْضِ حَرْبٍ، وسَكْنَى مَغْصُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدِ شِرِيبٍ، وبِوَطْءِ مَنْ لا تُوطَأُ، وبِالْتِفاتِهِ فِي الصَّلَّةِ، وبِاقْتِراضِهِ حِجارَةً مِنَ المَسْجِدِ، وعَدَم إخكام الوُضُوءِ والغُسْلِ والزَّكاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ، وبَيْعِ نَرْدٍ وطُنْبُورٍ، والسَّخلافِ أَبِهِ
واسْتِخلافِ أَبِهِ
والسَّخلافِ أَبِهِ

وقُدِحَ فِي المُتَوَسِّطِ بِكُلِّ، وفِي المُبَرَّزِ بِعَداوَةٍ وقَرابَةٍ، وإِنْ بِدُونِهِ كَغَيْرِهِما عَلَى المُخْتارِ.

وزَوالُ العَداوَةِ والفِسْقِ بِما يَغْلِبُ عَلَى الظُّنِّ بِلا حَدٍّ.

ومَنِ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُمْرَكِّ شَاهِدَهُ، ويُجَرِّحْ شَاهِدًا عَلَيْهِ، ومَنِ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ، الْمَنْنَعَتْ عَلَيْهِ الْمَنْنَعَتْ عَلَيْهِ فَالْمَكُسُ إِلَّا الصِّبْيَانَ؛ لا نِسَاءٌ فِي كَغْرْسِ فِي مُجْرِحِ أَوْ قَتْلٍ والشَّاهِدُ حُرِّ مُمَيِّزٌ ذَكَرٌ تَعَدَّدَ، لَيْسَ بِعَدُوّ ولا قَرِيبٍ، ولا خِلافَ بَيْنَهُمْ وفُرْقَةَ، إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا، ولَمْ يَخْضُرْ كَبِيرْ، أَوْ يُشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَبْلَهَا، ولَمْ يَخْضُرْ كَبِيرْ، أَوْ يُشْهَدُ عَلَيْهِمْ ولا تَجْرِيحُهُمْ.

ولِلزِّنا واللِّواطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتِ ورُؤْيا اتَّحَدا، وفُرِّقُوا -فَقَطْ- أَنَّهُ أَذْخَلَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِها، ولِكُلِّ النَّظَرُ لِلْعَوْرَةِ، ونُدِبَ سُوالُهُمْ كَالسَّرِقَةِ ما هِيَ؟ وكَيْفَ أُخِذَتْ؟

ولِما لَيْسَ بِمالِ ولا آيِلِ لَهُ كَمِثْتِي ورِجْعَةِ وكِتابَةِ عَدْلانِ وإلَّا فَمَدْلٌ والمْرَأْتَانِ، أَوْ أَحَدُهُما بِيَمِينِ؛ كَأَجَلٍ وخِيارٍ وشُفْعَةٍ وإجارَةٍ وجَرْحِ خَطَإٍ أَوْ مالٍ، وأَداءِ كِتابَةِ، وإيصاءِ بِتَصَرُّفِ فِيهِ، أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ؛ كَشِراءِ زَوْجَتِهِ، وتَقَدَّم دَيْنِ عِثْقًا، وقِصاصِ فِي جَرْحٍ ۞

ولِما لا يَظْهَرُ لِلرِّجالِ امْرَأَتَانِ؛ كَولادَةٍ وعَيْبِ فَرَجٍ واسْتِهْلالِ وحَيْضٍ، ونِكاحٍ بَعْدَ مَوْتٍ، أَوْ سَبْقِيَّتِهِ، أَوْ مَوْتٍ ولا زَوْجَةَ ولا مُدَبَّرُ ونَحْوَهُ، وثَبَتَ الإِرْثُ والنَّسَبُ لَهُ وعَلَيْهِ بِلا يَمِينٍ، والمالُ دُونَ القَطْع فِي سَرِقَةٍ، كَقَتْل عَبْدِ آخَرَ.

وحِيلَثُ أَمَةٌ مُطْلَقًا كَغَيْرِها إِنْ طُلِبَتْ بِعَدْلِ أَوِ اثْنَيْن يُزَكَّيانِ.

وبِيعَ ما يَفْسُدُ، ووُقِفَ ثَمَنُهُ مَعَهُما؛ بِخِلافِ العَذٰلِ فَيَخْلِفُ ويُبَقَّى بِيَدِهِ.

وإِنْ سَأَلَ ذُو العَدْلِ أَوْ بَيِنَةٍ شَمِعَتْ وإِنْ لَمْ تَقْطَعْ وَضْعَ قِيمَةِ العَبْدِ لَيَذْهَبَ إِلَى بَلَدِ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنِهِ أُجِيبَ؛ لا إِنِ انْتَهَيا وطَلَبَ إِيقَافَهُ لِيَأْتِي بِبَيِّنَةٍ وإِنْ بِكَيْوْمَيْنِ، إِلّا أَنْ يَدَّعِي بَيِّنَةً حاضِرَةً أَوْ سَماعًا يَنْبُتُ بِهِ فَيُوقَفُ، ويُوَكَّلُ بِهِ فِي كَيَوْم، والغَلَّةُ لَـهُ لِلْقَضَاءِ، والثَفَقَةُ عَلَى المَقْضِي لَهُ بِهِ سَ

وجازَتْ عَلَى خَطِّ مُقِرِّ بِلَا يَمِينٍ، وخَطِّ شاهِدِ ماتَ أَوْ غَابَ بِبُعْدِ، وإِنْ بِغَيْرِ مالِ فِيهِما إِنْ عَرَفْتُهُ كَالْمُعَيَّنِ، وأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهِدَهُ، وتَحَمَّلَها عَدْلًا؛ لا عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَها، وأَدَى بلا نَفْم. بلا نَفْم.

ولاً عَلَى مَنْ لا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ، ولِيُسَجِّلُ مَنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا ابْنَةُ فُلانِ.

ولا عَلَى مُنْتَقِبَةٍ لِتَتَعَيِّنَ لِللَّدَاءِ، وإِنْ قالُوا: «أَشْهَدَتْنا مُنْتَقِبَةُ وَكَذَلِكَ نَعْرِفُها» قُلِدُوا، وعَلَيْهِمْ إِخْراجُها إِنْ قِيلَ لَهُمْ: «عَيِنُوها». وجازَ الأَداءُ إِنْ حَصَلَ العِلْمُ وإِنْ بِامْرَأَةٍ لا بِشَاهِدَيْنِ إِلَا نَقْلًا
وجازَ الأَداءُ إِنْ حَصَلَ العِلْمُ وإِنْ بِامْرَأَةٍ لا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا نَقْلًا
وجازَتْ بِسَماع فَشَا عَنْ ثِقَاتٍ وغَيْرِهِمْ بِمِلْكِ لِحاثِرِ مُتَصَرِّفٍ

طَوِيلًا، وقُلِّمَتْ بَيِنَةُ المِلْكِ إِلّا بِسَماعِ أَنَّهُ اشْتَراها مِنْ كَأَبِي القَائِمِ، ووَقْفِ، ومَوْتِ بِبُغدِ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِلا رِيبَةٍ وحَلَفَ وشَهِد اثْنَانِ؛ كَمَزْلِ وجَزحٍ وكُفْزِ وسَفَهِ ويْكاحٍ وضِدِها وإِنْ بِخُلْعٍ، وضَرَدِ زَوْجٍ وهِبَةٍ ووَصِيَّةٍ ووِلادَةٍ وحِرابَةٍ وإباقٍ وعُدْمٍ وأَسْرٍ وعِثْقِ ولَوْثِ.

والتَّحَمُّـلُ إِنِ افْتَقِـرَ إِلَيْهِ فَـرْضُ كِفايَـةٍ، وتَعَيَّنَ الأَدَاءُ مِـنَ كَبَرِيدَيْنِ، وعَلَى ثالِثِ إِنْ لَمْ يَجْتَزْ بِهِما، وإِنِ انْتَفَعَ فَجَرْح، إلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وعَدَمِ دابَّتِهِ، لا كَمَسافَةِ القَصْرِ، ولَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بدائِةٍ ونَفْقَةٍ عَيْ

وحَلَفَ بِشاهِدِ فِي طَلاقِ وعِثْقِ، لا نِكاحٍ، فَإِنْ نَكَلَ حُبِسَ، وإِنْ طالَ دُيّنَ.

وحَلَفَ عَبْدٌ وسَفِية مَعَ شاهِدٍ، لا صَبِيٌّ وأَبُوهُ وإنْ أَنْفَقَ.

وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وسُجِّلَ لِيَحْلِفَ إذا بَلَغَ كَوارِثِهِ قَبْلَهُ، إلّا أَنْ يَكُونَ نَكُلَ أَوَّلًا فَفِي حَلِفِهِ قَوْلانِ، وإِنْ نَكُلَ اكْتُفِيَ بِيَمِين المَطْلُوبِ الأُولَى.

وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلا ضَمَّ، وفِي حَلِفِهِ مَعَهُ وتَخْلِيفِ المَطْلُوبِ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَوْلانٍ. وإِنْ تَعَدَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ بِوَقْفِ عَلَى بَنِيهِ وعَقِبِهِمْ أَوْ عَلَى الفُقراءِ حَلَفَ، وإِلّا فَحُبُسٌ، فَإِنْ ماتَ فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحِقِّهِ مِنْ بَقِيْةِ الأَوْلِينَ أَوِ البَطْنِ الثّانِي تَرَدُّدٌ ۞

ولَمْ يَشْهَدْ عَلَى حاكِم قالَ: «ثَبَتَ عِنْدِي» إِلَّا بِإِشْهَادِ مِنْهُ كَ: «اشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي» أَوْ رَآهُ يُؤَدِيها إِنْ غَابَ الأَصْلُ وهُوَ رَجُلِّ بِمَكَانِ لَا يَلْزَمُ الأَدَاءُ مِنْهُ، ولا يَكْفِي فِي الحُدُودِ الثَّلاثَةُ الأَيَامِ، أَوْ مَاتَ أَوْ مَرِضَ، ولَمْ يَطْرَأْ فِشْقُ أَوْ عَداوَةٌ، بِخِلافِ جِنِّ، ولَمْ يُكَرِّبُهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الحُكْمِ، وإلَّا مَضَى بلا غُرْمٍ.

ونَقَلَ عَنْ كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُما أَصْلًا، وَفِي الزِّنَا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَو عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ، ولُفِّقَ نَقْلٌ بِأَصْلٍ عَنَى [انتهى الثَّمن السابع من المختص]



